

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١١٨

الاثنين، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/غنغ شوانغ (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبنزيا
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيدة نسبية
	أيرلندا السيد مايتن
	البرازيل السيد دي ألميد فيليو
	غابون السيدة بونغو
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيد دو ريفير
	كينيا السيد ندونغو
	المكسيك السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	النرويج السيدة هايمرباك
	الهند السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-47479 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

شخص في فقر وينفق ثلاثة أرباع دخل الناس على الغذاء. وحدث انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات مالية، وقد يصل معدل البطالة إلى ٤٠ في المائة، والتضخم في ارتفاع بسبب زيادة الأسعار العالمية، والقيود المفروضة على الواردات، وانخفاض قيمة العملة.

وتستمر مراحل الأزمة التي لا هوادة فيها في وقت تعاني فيه المجتمعات المحلية بالفعل. وفي حزيران/يونيه، أثر زلزال بلغت قوته ٥,٩ درجات على أكثر من ٣٦٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في مناطق شديدة التأثر. ومنذ تموز/يوليه، أدت الأمطار الغزيرة إلى فيضانات مفاجئة هائلة في جميع أنحاء البلد، بل وفي المنطقة، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات الأشخاص وتدمير آلاف المنازل وآلاف الأقدنة من المحاصيل. وشهدت أفغانستان أيضا مستويات غير مسبوقة من التشرد الداخلي والتحركات السكانية. ولا يزال نحو ٥,٨ ملايين شخص في حالة نزوح داخلي مطول، مما يتطلب حولا طويلة الأجل. هذه هي الأرقام. إنها مروعة وبصراحة يصعب فهمها. ونشعر بالقلق من أنها ستصبح أسوأ قريبا. وبمجرد أن يبدأ الطقس البارد، فإن أسعار الغذاء والوقود، المرتفعة بالفعل، سوف ترتفع بشكل حاد. سيتعين على الأسر الاختيار بين إطعام أطفالها أو إرسالهم إلى المدرسة أو عرضهم على طبيب عندما يمرضون أو إبقائهم دافئين.

ومن المؤسف أن مشاكل أفغانستان ليست جديدة ولا فريدة من نوعها. لطالما كانت النزاعات والفقر والصدمات المناخية وانعدام الأمن الغذائي حقيقة محزنة لكل من أفغانستان وبلدان أخرى عديدة في جميع أنحاء العالم. لكن اسمحو لي أن أوجز ما الذي يجعل الحالة الراهنة في أفغانستان حرجة جدا.

أولا، توقفت المساعدة الإنمائية الواسعة النطاق لمدة عام. وقبل استيلاء طالبان على السلطة، كانت أفغانستان تواجه بالفعل مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية - وهي مستويات ازدادت تدهورا بطبيعة الحال منذ توقف المعونة الإنمائية - مما أثر على الأسر في كل مكان، من المجتمعات الريفية إلى المراكز الحضرية.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ السيد ماركوس بوتزل، نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية) في أفغانستان؛ والسيدة لوسي مورغان إدواردز، باحثة ومؤلفة مستقلة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): لا يزال الناس في أفغانستان يواجهون مصاعب شديدة وعدم يقين. أود أن أتشاطر بعض الأرقام مع مجلس الأمن. يواجه ما يقرب من ١٩ مليون شخص مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك ٦ ملايين شخص معرضون لخطر المجاعة. يحتاج أكثر من نصف السكان، أي نحو ٢٤ مليون شخص، إلى مساعدات إنسانية. ويعاني ما يقدر بنحو ٣ ملايين طفل من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك أكثر من مليون طفل يقدر أنهم يعانون من أشد مستويات سوء التغذية المهدد للحياة. وبدون علاج متخصص، قد يموت هؤلاء الأطفال. وقد تأججت أزمة سوء التغذية بسبب موجات الجفاف المتكررة، بما في ذلك أسوأ موجة جفاف شهدتها البلد منذ ثلاثة عقود في عام ٢٠٢١، والتي لا تزال آثارها مستمرة. ثمانية من كل عشرة أفغان يشربون المياه الملوثة، مما يجعلهم عرضة لنوبات متكررة من الإسهال المائي الحاد. ويعيش الآن نحو ٢٥ مليون

ولكن بالطبع لن يتأتى للمساعدات الإنسانية على الإطلاق أن تحل محل تقديم الخدمات إلى ٤٠ مليون شخص في جميع أنحاء البلد وضرورة دعم تقديم تلك الخدمات على أساس مستدام. ولا يزال الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية إلى جانب توفير المساعدة الإنسانية هو السبيل الوحيد للحيلولة دون وقوع كارثة أكبر مما شهدناه خلال الأشهر العديدة الماضية. فالفقر يترسخ، ولا يزال عدد السكان يتزايد، وتفتقر سلطات الأمر الواقع لميزانية للاستثمار في مستقبلها. وأنا واثق من أن ضرورة استئناف بعض الدعم الإنمائي أصبحت واضحة لنا جميعاً. ويجب أن تستمر البرامج الإنسانية وتستثمر، بيد أن فريق الأمم المتحدة القطري في أفغانستان، تحت القيادة الاستثنائية لرامز الأكبروف، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، يطور إطاره الاستراتيجي لعام ٢٠٢٣ لتلبية تلك الاحتياجات الإنسانية الأساسية الأوسع نطاقاً.

ويعيش أكثر من ٧٠ في المئة من الأفغان في المناطق الريفية. وإذا لم تتم حماية الزراعة والإنتاج الحيواني، فستتعرض حياة الملايين للخطر، وستتضرر قدرة البلد على إنتاج الغذاء لسكانه. ويجب الاستمرار في تشغيل المستشفيات والعيادات على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني وتوظيف الأفراد العاملين بها ودفع رواتبهم. ويجب الحفاظ على مراكز التغذية والرعاية الوقائية. وتلك مجمل الخدمات الأساسية التي نشير إليها. ويجب تكثيف جهود التواصل مع المؤسسات المالية من أجل التخفيف من عواقب تدابير الحد من المخاطر التي تتخذها المصارف، ويجب أن نواصل العمل لكفالة تعليم الفتيات والنساء وتوظيفهن وضمان حريتهن في القيام بذلك. وستكون عواقب التقاعس عن العمل على الجبهتين الإنسانية والإنمائية كارثية وسيصعب عكس مسارها.

وفي الوقت الحالي، تصل الفجوة التمويلية في خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان إلى ٣,١٤ مليار دولار، وتشتد الحاجة إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار لدعم الأنشطة ذات الأولوية للاستعداد لفصل الشتاء، مثل تحديث المأوى وإصلاحها، وتوفير الملابس الدافئة

ثانياً، بيئة التشغيل بالغة الصعوبة. يتطلب التعامل مع سلطات الأمر الواقع على الصعيدين الوطني ودون الوطني عمالة كثيفة. ولا توجد ثقة في القطاع المصرفي المحلي، مما يعني أن أفغانستان تتجه إلى أزمة سيولة حادة. المعاملات المالية الدولية صعبة جداً بسبب تجنب المخاطر والامتنال المفرط من جانب المصارف العالمية. وقد جلب العاملون في المجال الإنساني أكثر من مليار دولار نقداً للحفاظ على تنفيذ البرامج، ولكن أزمة السيولة والأزمة المصرفية لا تزال تؤثر على تقديم المساعدات والحياة اليومية للأفغان. ولا يزال مرفق التبادل الإنساني الذي ناقشناه من قبل، والذي يهدف إلى التخفيف مؤقتاً وجزئياً من مسألة السيولة، قيد التفاوض والاستعراض من جانب سلطات الأمر الواقع.

لقد دفعت النساء والفتيات إلى الهامش، كما لاحظنا أيضاً هنا في هذه القاعة. وسرعان ما انتكست المكاسب الضئيلة التي حققها البلد لحماية حقوق المرأة. لقد مر أكثر من عام منذ آخر مرة وطأت فيها أقدام المراهقات في أفغانستان فصلاً دراسياً. وينبغي ألا نحتاج إلى أن نوضح في القرن الحادي والعشرين سبب أهمية تعليم الفتيات وتمكين المرأة - للفتيات والنساء، ومجتمعاتهن المحلية، وبلدانهن، بل ولنا جميعاً. إن أفغانستان ليست مجرد أزمة إنسانية. إنها أزمة اقتصادية. إنها أزمة مناخ. إنها أزمة جوع. إنها أزمة مالية. لكنها ليست أزمة ميووسا منها.

وقد بذلت المنظمات الإنسانية قصارى جهدها لتوفير شريان حياة للسكان في أفغانستان. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي استعرضناها للتو، نظمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الشريكة استجابة غير مسبقة خلال العام الماضي، حيث تمكنت من مد يد العون إلى ما يقرب من ٢٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقمنا جميعاً بتوسيع نطاق عملياتنا الإنسانية لتشمل المجتمعات المحلية المتضررة في جميع المقاطعات الأفغانية البالغ عددها ٤٠١ مقاطعة في ولايات أفغانستان الـ ٣٤. وتمكننا من تحقيق ذلك بسبب انخفاض حدة النزاع، وإدخال شحنات نقدية - المليار دولار التي أشرت إليها - واتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١).

في أفغانستان. ولكن نظرا للفرصة التي أتاحت لي، أود أن أقدم بعض الأفكار عن الحالة الراهنة.

أولا، لم يعترف أي عضو في المجتمع الدولي بالنظام الحالي في أفغانستان. والأسباب التي أدت إلى ذلك واضحة. إذ يتشاطر المجتمع الدولي معايير تتعلق بحقوق الإنسان - وخاصة حقوق النساء والفتيات - والحكم التمثيلي والأمن الجماعي الدولي. وأفغانستان جزء من النظام الدولي، ويجب على حركة طالبان التقيد بالتزاماتها الدولية، ولكنها بدلا من ذلك تطالب بالاعتراف بها على أساس أنها ضمنت سيطرتها على أراضي البلد.

ثانيا، ليس هناك شك في أن الجزاءات المفروضة على طالبان قد أثرت على الاقتصاد الأفغاني منذ أن سيطرت طالبان على البلد. وقد وثق ذلك في تقارير سابقة للأمين العام، حيث دعا أيضا إلى اتخاذ تدابير للسماح للاقتصاد الأفغاني بالتنفس. وتشمل تلك التدابير الجهود الرامية إلى تسهيل إمكانية استخدام الأصول التي تعود ملكيتها للمصرف المركزي الأفغاني لصالح الشعب الأفغاني، بالإضافة إلى المساعدة الدولية التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية - وبعبارة أخرى، التدخلات التي تتجاوز مجرد تقديم المساعدة الإنسانية وتدعم أيضا قدرة المجتمعات المحلية الأفغانية على الصمود. إن تقديم المعونة الإنسانية ليس حلا طويل الأجل. ويجب أن تعتمد عمليات الحد من الفقر، فضلا عن توفير السلع والخدمات الأساسية، في نهاية المطاف على النمو الاقتصادي المستدام. وقد ذكر المانحون مرارا أن استئنافا للتعاون الاقتصادي يتوقف أساسا على إجراءات طالبان لعكس مسار السياسات الرجعية.

ثالثا، تواجه سلطات الأمر الواقع لحركة طالبان عددا متزايدا من التحديات المتعلقة بالحوكمة. ويتجاهل الشائعات المستمرة عن الخلافات الداخلية، تواصل حركة طالبان تقديم نفسها ككيان حاكم موحد ومتناسك. ومجلس الوزراء الذي يتخذ من كابول مقرا له يجتمع بانتظام، وتصدر سلطات الأمر الواقع تقارير علنية عن نتائج الاجتماعات. بيد أن العلاقات بين مجلس الوزراء في كابول وزعيم

والبطانيات، وما إلى ذلك. ونحن في سباق مع الزمن. تلك المساهمات الخاصة مطلوبة في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى ١٥٤ مليون دولار للتوفير المسبق لمخزونات الإمداد، بما في ذلك المساعدة الغذائية وتوفير أسباب المعيشة، قبل أن يعرقل الطقس الشتوي الوصول إلى مناطق معينة. لقد أثر مجتمع الهيئات الإنسانية البقاء وقدم خدماته لشعب أفغانستان وسيواصل الاضطلاع بذلك. ومن الضروري أن يستمر المجتمع الدولي في القيام بنفس العمل، على النحو المبين في مجلس الأمن.

ويجب على سلطات الأمر الواقع في أفغانستان أيضا أن تقوم بدورها. إن التدخلات والإجراءات البيروقراطية تؤدي إلى تباطؤ تقديم المساعدة الإنسانية حينما تشتد الحاجة إليها. ويجب السماح للعاملات في قطاع المساعدة الإنسانية - على الصعيدين الوطني والدولي - بالعمل من دون عوائق وفي أمان. ويجب السماح للفتيات بمواصلة تعليمهن. وهناك العديد من الضرورات، ولكن في المقابل هناك العديد من الفرص السانحة. والطريق واضح والمخاطر كذلك. إن شعب أفغانستان لا يزال يعيش هناك. وقد أظهر قدرة هائلة على الصمود على مر العقود وفي العام الماضي. ومهمتنا مساعدته على تحقيق الازدهار والتقدم والعيش في أمان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد بوتزيرل.

السيد بوتزيرل (تكلم بالإنكليزية): لقد انصب التركيز، في طلب عقد جلسة الإحاطة هذه، على الحالة الإنسانية والاقتصادية، وأؤيد تماما التعليقات التي أدلى بها زميلي السيد غريفيث، وكيل الأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية. فمنذ استيلاء حركة طالبان على السلطة قبل عام، ظلت الأمم المتحدة تركز تركيزا استثنائيا على تلبية الاحتياجات الإنسانية في أفغانستان. وكما ذكر السيد غريفيث، لا تزال الاحتياجات في أفغانستان هائلة. ومن المقرر أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن في غضون أسابيع قليلة عن الحالة العامة في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، سيتلقى مجلس الأمن قريبا تقريرا من الأمين العام عن الحالة

في وسائل الإعلام، إلى جانب أثر تدابير السياسة العامة الأوسع نطاقا التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع، أثر مخيف على حرية وسائل الإعلام والنشاط المدني. إن الاجتماع الافتتاحي للجنة المعنية بانتهاك وسائل الإعلام الذي عقد في الأسبوع الماضي تطور جدير بالترحيب، إذا كان يعمل بالفعل على منع فرض المزيد من القيود على الحيز الإعلامي الحر.

وأخيرا، أود أن أشيد باستجابة المنطقة للحالة الراهنة. فجيران أفغانستان هم الأكثر تضررا بشكل مباشر ويشعرون أحيانا بالتهديد من جراء الأحداث في أفغانستان. وقد استجابوا من خلال عقد اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية، أولا في إسلام آباد ثم في طهران وبيجين. كما حشدت منظمة التعاون الإسلامي لاجتماع خاص وعقدته على مستوى وزراء الخارجية في إسلام آباد في العام الماضي. وفي الشهر الماضي، عُقد مؤتمر دولي معني بأفغانستان في طشقند، بمشاركة وفد رفيع المستوى من طالبان. وركزت المناقشات على أهمية جهود مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات، والتنمية الاقتصادية وتطوير البنية الأساسية، والحكم الشامل، واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية، ولا سيما حقوق المرأة، بما في ذلك تعليم الفتيات. ومن المهم بصفة خاصة لطالبان أن تفهم أن جيرانها وشركاءها الإقليميين والعالم الإسلامي الأوسع يريدونها أن تكون جزءا من المجتمع الدولي. وأفغانستان بلد غير ساحلي يعتمد على جيرانه في الوصول إلى الطرق التجارية، ولكنه أيضا بلد يتمتع بموارد هائلة محتملة، يمكن أن تقيد أفغانستان والمنطقة وبقية العالم إذا ما سخرت على النحو الواجب.

وكما ذكرت، سيكون لدي المزيد من المعلومات سأوافي بها المجلس بعد بضعة أسابيع من الآن عن الحالة المحددة في هذا البلد. وأعتقد أن أفغانستان لم تتعاف من الصدمات الجيوسياسية الخطيرة وتدخلات الدول الأجنبية. ولم تحقق أي من هذه التدخلات مخططاتها. لقد غيرت جميعها أفغانستان بطرق غير متوقعة وغير مفيدة في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من الموارد الهائلة التي أنفقت على مدى العقود القليلة الماضية، لا تزال أفغانستان متخلفة النمو إلى حد كبير

حركة طالبان المقيم في قندهار - هبة الله آخند زاده - لا تزال غير واضحة. وأدت ممارسات الحكم بموجب المراسيم ومن خلال القرارات المتعلقة بالسياسات، التي يدعى أنها تتماشى مع الإسلام والتقاليد الأفغانية، إلى تقييد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، مثل الإعلان الصادر في ٢٣ آذار/مارس عن استمرار حرمان الفتيات من التعليم الثانوي. وأفغانستان اليوم هي البلد الوحيد في العالم الذي يحرم الفتيات من حقهن الكامل في التعليم.

وشهدت الأسابيع الثلاثة الماضية أكبر عدد من الضحايا المدنيين خلال فترة شهر منذ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١، في سلسلة من الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في كابول، وهي هجمات أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان مسؤوليته عن معظمها. وغالبا ما تستهدف هذه الهجمات جماعات عرقية ودينية محددة. ومما يشجعنا أن نسمع أن سلطات الأمر الواقع تنظر فيما يمكن عمله لكفالة تعزيز الأمن في تلك المجتمعات المحلية.

وفي يوليو/تموز، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقريرها المعنون "حقوق الإنسان في أفغانستان"، والذي يغطي فترة العشرة أشهر بين استيلاء طالبان على السلطة في ١٥ أغسطس/آب ٢٠٢١ و ١٥ يونيو/حزيران من هذا العام. ويجسد أولويات حقوق الإنسان المحددة في ولاية البعثة التي أسندها إليها المجلس. ووثقت البعثة انتهاكات حقوق الإنسان التي استهدفت فئات محددة، مثل مسؤولين حكوميين سابقين وأفراد من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وأفراد متهمين بالانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان وجبهة المقاومة الوطنية، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والنساء، بمن فيهن المتهمات بما يسمى بالجرائم الأخلاقية. ويساور البعثة قلق خاص إزاء التقارير التي تقيد باتخاذ إجراءات من جانب المسؤولين بحكم الواقع في لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أدت إلى مضايقة أناس لفظيا وإساءة معاملتهم واعتقالهم تعسفا أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية. وكان للاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين

بالفعل في عام ٢٠٠١. وبشكل لا يصدق، فإن أرباب الإعلام الغربي نفسه، بقيادة هيئة الإذاعة البريطانية، التي احتفت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بالغزو العسكري لأفغانستان - إذ أخبرت جمهوراً غربياً ساذجاً بأن ذلك سيؤدي إلى تحقيق ديمقراطية على النمط الليبرالي - كانت تتظاهر بالدهشة بحلول آب/أغسطس ٢٠٢١ من أن طالبان استولت على كابول بهذه السرعة. لكن النفوذ السياسي لطالبان في المناطق الريفية نما بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٣ بما يتناسب مع الوعود التي لم يتم الوفاء بها والفساد والرد العسكري الوحشي والقتل خارج نطاق القضاء الذي يشرف عليه الغرب. واستعادة طالبان في البداية نفوذها في المناطق الريفية من خلال توفير حكام الظل للمساعدة في حل النزاعات وغيرها من الخدمات دليل على إهمال الغرب في المسائل الأفغانية. ولمعرفة سبب حدوث ذلك الفشل الكارثي، من الضروري أن نفهم ما تتضمنه الخصائص الرئيسية للتدخل الغربي في أفغانستان بعد عام ٢٠٠١. وأدرجها على النحو التالي:

الخاصية الأولى هي الإفلات من العقاب. فقد ثبت أن عودة أمراء الحرب الذين لم توجه إليهم اتهامات ودعمهم من قبل الاستخبارات الغربية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ كانت ضربة قاضية لمشروع بناء الدولة. وأدى ذلك إلى آثار غير مباشرة على الأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون. لقد شهدت إعادة التأهيل السياسي لحلفاء الغرب، الذين تم تمكينهم مالياً مؤخرًا، في مجلس اللويا جيرغا الطارئ لعام ٢٠٠٢، حيث كنت مراقباً. وروجت "سي إن إن" و "بي بي سي" لمجلس اللويا جيرغا باعتباره إحياءاً للديمقراطية الأفغانية، وكانتا مهووستين بصور النساء الأفغانيات اللواتي يضعن بطاقات الاقتراع في الصناديق. وخلف الكواليس، أشرفت وكالة الاستخبارات المركزية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على مجلس اللويا جيرغا الطارئ، حيث قام سفير الولايات المتحدة خليل زاد علناً بإهانة الملك السابق المحبوب ومنع مشاركته وتمكين أمراء الحرب من المشاركة وترهيب المرشحين المنتخبين ديمقراطياً من قبل الجماعات المسلحة والأمن الداخلي للتحالف الشمالي.

وضعية وباجة إلى مساعدة دولية. ويواصل مسؤولو الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك من خلال المكاتب الميدانية البالغ عددها ١١ للبعثة في جميع أنحاء البلد، التعامل مع سلطات الأمر الواقع. ويضطعون بتيسير المشاركة بين سلطات الأمر الواقع وقادة المجتمعات المحلية والجماعات الدينية والنساء والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الحوكمة الشاملة، والتشاركية، والحقوق، والحريات.

لقد ظلت طالبان غامضة بشأن مدى تعاونها، الذي تشرطه بالتوافق مع تفسيرها للشريعة. ومن الحيوي أن نتجاوز تبادل المواقف المتشددة نحو حوار مستدام بين طالبان والأطراف المعنية الأفغانية الأخرى والمنطقة الأوسع نطاقاً والمجتمع الدولي، وهو حوار ينبغي أن يضع مصالح جميع الأفغان في صميمه. ويعتمد استقرار أفغانستان في المستقبل على تلبية احتياجات الشعب الأفغاني، والحفاظ على حقوقه، وتجسيد تنوع البلد في جميع هياكل الحوكمة. فلنتطلع جميعاً إلى الأمام ونعمل معاً على تحسين الحالة بدلاً من الخوض في الماضي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد بوتزل على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مورغان إدواردز.

السيدة مورغان إدواردز (تكلمت بالإنكليزية): بعد مرور عام على انسحاب الولايات المتحدة من كابول، توشك أفغانستان على الانتهاء الاقتصادي الكامل، في ظل انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتصاعد التطرف وتفتت النظام الاجتماعي بشكل واضح. وقد أخبرني أحد المطلعين على مجريات الأمور داخل أفغانستان الذي غادر كابول مؤخراً الأسبوع الماضي أن الحالة تعود إلى ما كانت عليه في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، عندما حول القتال بين الفصائل كابول إلى منطقة قتال، يجد فيها المدنيون أنفسهم محاصرين.

ولم يكن التفكك السريع لأفغانستان بعد مغادرة المجتمع الدولي العام الماضي مفاجئاً. فبالنسبة لمن يولون الحالة ما يلزم من اهتمام، فإن الدلائل على الكيفية التي سينتهي بها كل شيء كانت واضحة

نطاق القضاء لمحتجزين في عام ٢٠١١، وأن عملية الحرية الدائمة والناو قسفا تجمعات للمدنيين، بما في ذلك حفلات الزفاف. وجسدت قنبلة الولايات المتحدة، أم القنابل التي تزن ٢٢ ٠٠٠ رطل، التي ألقيت على المدنيين في منطقة شينوار في شرق أفغانستان في عام ٢٠١٧، وحشية العملية برمتها.

رابعاً، كان هناك قصور في فهم القيادة المحلية الشرعية وفي العمل مع النظام القبلي في المناطق الريفية. في ذلك الصدد، أود أن أضيف أنه بدءاً من اتفاق بون، تم استبعاد العديد من زعماء قبائل البشتون المهمين الذين كان ينبغي دعوتهم إلى مشروع بناء الدولة من البداية. كما أود أن أضيف أن خطة السلام، التي أعدها بالفعل القائد عبد الحق، والتي حظيت بتأييد جميع الأطراف بحلول ١١ أيلول/سبتمبر، كانت معروفة جيداً لدى واشنطن ولندن قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. لقد حذر عبد الحق، الذي كان معروفاً بأنه قائد لامع خلال حرب ثمانينات القرن الماضي ضد الاتحاد السوفياتي، من أن حملة قصف من قبل الغرب بعد ١١ أيلول/سبتمبر ستغير المشهد السياسي بين عشية وضحاها، وتعطل إطار الخلايا المتقن الذي أنشأه داخل طالبان للإطاحة بالنظام من الداخل. وأوثق ذلك بشكل موسع في كتابي. كان عبد الحق قد حذر أيضاً من التطرف الذي يتم تعزيزه في معسكرات التدريب والمدارس الدينية في بداية التسعينات.

خامساً، فيما يتعلق بالفساد، وكما حذرنا الرئيس السابق أيزنهاور، والجنرال سميدلي بتلر، ومؤخراً جولييان أسانج، فإن صلة جني الأموال للمجمع الصناعي العسكري الذي يبتز دافعي الضرائب في الولايات المتحدة وأوروبا، كانت كارثية في أفغانستان. لقد تم توثيق التكاليف البشرية والمالية للحرب على نطاق واسع من جانب الباحثين في معهد واتسون للشؤون الدولية والعامة في جامعة براون. إذ قدروا الإنفاق المالي بنحو ٨ تريليونات دولار على حروب ما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وحتى السنة المالية ٢٠٢٢، أو مبلغ ٣٠٠ مليون دولار يومياً، يدفعها دافعو الضرائب الأمريكيون لتمويل الحرب في أفغانستان. وشملت التكاليف البشرية القصف العشوائي للمدنيين الأبرياء. وقد وثقها

إن مسألة الإفلات من العقاب الهدامة وتأثيرها على سيادة القانون، وبالتالي على الشرعية والقدرة على بناء الدولة، مسألة ركزت عليها في بحثي لنيل شهادة الدكتوراه. لقد فشل الغرب التواصل بشأن هذه المفاهيم، مفضلاً بدلاً من ذلك فرض نسخته الخاصة لما يسمى بالديمقراطية الليبرالية على أفغانستان. ومما يؤسف له أن النتيجة كانت دولة من شبكة فاسدة. وعلى المستوى الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية، أخفقت المحكمة الجنائية الدولية أيضاً في توجيه الاتهام إلى أي طرف بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في أفغانستان، سواء كانت جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية.

والعامل الثاني هو الفشل في دعم حقوق الإنسان. فعلى الرغم من الوعود بحقبة جديدة من حقوق الإنسان وحقوق المرأة، فشل الغرب في تمويل أو دعم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان المنشأة حديثاً. كما فشل في دعم العمل على العدالة الانتقالية أو الحقيقة والمصالحة، على غرار جنوب أفريقيا. ومن الأمثلة على ذلك موقع عمليات القتل في داشتي - ليلي لأعضاء من طالبان أُسروا من قبل القائد دوستم في أواخر عام ٢٠٠١. وتركت مواقع الدفن الجماعي دون حماية ولم توجه اتهامات إلى الجناة لأن الجرائم ارتكبتها حليف غربي. وزاد مناخ الإفلات من العقاب هذا من جرأة أمراء الحرب على العودة إلى إقطاعياتهم للقيام بأنشطة غير مشروعة مثل مصادرة الممتلكات والاتجار بالأطفال أو المخدرات والترهيب والقتل.

بحلول عام ٢٠٠٥، عندما زرت أفرقة إعادة إعمار المقاطعات التابعة لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناو)، وجدت أن قادة الناو رأوا أنه من المناسب استخدام أمراء الحرب المحليين لحراسة السياجات المحيطة بقواعدهم. في الوقت نفسه، اشتكى لي الأفغان المحليون من الانتهاكات التي يرتكبها نفس حلفاء الناو، وشعروا أن مخاوفهم لم تكن ذات تأثير على الغرب. لذلك لجأ الناس إلى طالبان.

ثالثاً، كانت هناك عمليات عسكرية اتسمت بقتل المدنيين وفشل استخباراتي وجرائم الحرب. وشملت تلك العمليات، على سبيل المثال، اتهامات بأن القوات الخاصة البريطانية ارتكبت عمليات قتل خارج

الحمضيات كانت تصدر سابقا من ننكرهار، على سبيل المثال. ونظرا لأن أكثر من ٩٠ في المائة من الأفغان اليوم لا يملكون ما يكفي من الغذاء، من الواضح أنه كان ينبغي أن تكون الزراعة محور تركيز رئيسي. في الواقع، صُدمت عندما عملت لدى برنامج الأغذية العالمي في ربيع عام ٢٠٠٢، حيث رأيت أنه ليس لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سوى بضعة موظفين دوليين يعملون في الموقع. ربما كانوا اثنين، مقارنة بالمئات الذين كان برنامج الأغذية العالمي يوظفهم في ذلك الوقت. نتيجة لذلك، فإن تركيز برنامج الأغذية العالمي على استيراد قمح الولايات المتحدة إلى أفغانستان قد مكّن المزارعين أيضا من زراعة المزيد من الأفيون، إذ كانت تعتري أسواق القمح لديهم اختلالات شديدة.

تشير هذه العوامل إلى ممارسة تضليل شديد حول ما كان حقا السبب الرئيسي للاحتلال الغربي لأفغانستان الذي دام ٢٠ عاما وما الذي دفع إلى الانسحاب المفاجئ. وبعيدا عن بناء دولة مستقرة لا يمكن لها أبدا أن تستضيف الإرهاب مرة أخرى، يبدو أن المشروع برمته كان يتعلق أكثر بإعادة تدوير أموال دافعي الضرائب في الولايات المتحدة وبلدان الناتو إلى خزائن أصحاب المصالح التجارية الخاصة. عندما نشرت كتابي في عام ٢٠١١، سألت بساذجة ضابط استخبارات أمريكي سابق مقيم في جنيف كيف فشلت الولايات المتحدة فشلا ذريعا في أفغانستان. وكان رده: "تتبعي المال فحسب". فبالنسبة لبعض الناس، حقق المشروع بأكمله نجاحا مذهلا. وحتي على إلقاء نظرة على كتابات فريدا بيريجان عن المجمع الصناعي العسكري. بعد عشر سنوات، ومع الانسحاب في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٢١ حيث تركت أفغانستان بنفسها داخل قوقعة ضخمة تعاني من الانهيار الاقتصادي، ومع صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتجدد انعدام الأمن، تبدو كلماته اليوم صحيحة تماما.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة مورغان على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أيضا معهد واتسون، وبطبيعة الحال، تحملت النساء والأطفال، الذين كان من المفترض أن نذهب إلى أفغانستان لمساعدتهم، العبء الأكبر لحملات القصف غير المشروعة تلك. أنفقت الولايات المتحدة ما يقرب من ١٤٨ مليار دولار على ما يُفترض أنه إعادة بناء أفغانستان. مع ذلك، أبلغ مفتش الولايات المتحدة الأمريكية العام المخصص المعني بتعمير أفغانستان عن العديد من الحالات التي أنفقت فيها الأموال على مشاريع باهظة التكلفة وعديمة الفائدة وبساطة غير قابلة للاستخدام.

تؤدي هذه الإخفاقات إلى الشك في أن المشاريع كانت تتعلق بشكل أكبر بإعادة تدوير أموال دافعي الضرائب في الولايات المتحدة إلى مقاولي الإمدادات العسكرية أو شركات الأسلحة التي لها صلات بالطبقة السياسية في الولايات المتحدة، من أونيكال إلى لوكهيد مارتن ورايثون وهاليبيرتون وغيرها. كانت هناك أيضا مسألة عدم إشراك الأفغان في تصميم وتنفيذ المشاريع عموما، وهو ما كان بالطبع كارثيا بالنسبة لمقومات بقائها على المدى الطويل. لقد أنفقت مبالغ ضخمة على تدريب الجيش الوطني الأفغاني وقوة الشرطة الوطنية، وجرى التركيز بقدر كبير على تزويدهما بالمعدات العسكرية الأمريكية، التي ترك الكثير منها، كما نعلم، في أفغانستان قبل عام. مع ذلك، كثيرا ما تم اختلاس الرواتب من جانب المسؤولين الحكوميين، والجنود غير مدربين تدريباً جيدا ويعجزون عن العمل بدون القوة الجوية للولايات المتحدة. وقد وثق المفتش العام المخصص المعني بتعمير أفغانستان إهدار تلك الخطط وفشلها.

أخيرا، كان هناك إخفاق في دعم الزراعة الأفغانية، التي كانت دائما محور الاقتصاد، مع مشاركة ٨٠ في المائة من السكان فيها سابقا بشكل مباشر أو غير مباشر. ومع توفر الأرض والمياه والعمالة والخبرة، كان من الممكن أن يكون التركيز على الزراعة هو أسهل طريقة لتطوير الاقتصاد، وتمكين الناس من المشاركة والاعتماد على الذات وتحقيق الأمن الغذائي. يقول أحد الأشخاص الذين تحاورت معهم إن أفغانستان اليوم متأخرة ٥٠ عاما عما كانت عليه في مجال الزراعة. فهي تستورد الحمضيات من باكستان، على الرغم من أن

مع وجود تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له، ظهر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وعزز نفوذه بقوة في أفغانستان، التي كان يسيطر عليها الأمريكيون والحلفاء الغربيون من الناحية العملية. إننا نتكلم عن هذا منذ عام ٢٠١٧، لكن شركاءنا الغربيين لم يعترفوا به إلا مؤخرا.

بيد أن قدرات مقاتلي داعش ما فتئت تتزايد باطراد طوال هذا الوقت، بما في ذلك بفضل الدعم المالي من الخارج وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ممن اكتسبوا خبرة قتالية في أزمات أخرى في جميع أنحاء العالم.

وبلغت الزيادة في إنتاج المخدرات خلال هذه السنوات مستويات غير مسبوقة. وشهدنا تحول البلد حرفيا إلى تربة خصبة للإرهاب والمخدرات أمام أعيننا، ومكافحة تلك التهديدات بشكل فعال - كما زعم زملاؤنا الغربيون - هو سبب إبقاء الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على وجودهما هناك لسنوات عديدة.

وجاءت كل دعواتنا لإبراز التهديد المتزايد الذي تشكله داعش وأفغانستان ضد رغبة الزملاء الغربيين الواضحة في التقليل من شأن هذا التهديد أو حتى إخفاء حقيقة الأمر. وفي الوقت نفسه، أتيحت للولايات المتحدة العديد من الفرص والكثير من الوقت، بما في ذلك الوسائل المادية والعسكرية والتقنية، للقضاء على الإرهابيين في أفغانستان. ومع ذلك، واصلت الوحدات العسكرية الأجنبية الموجودة في البلد التظاهر بأنه لا وجود لمشكلة المخدرات، على الرغم من تدفق الهيروين الأفغاني في ذلك الوقت بالفعل إلى العديد من بلدان أوروبا الغربية. وعلى مدى هذه السنوات، لم نجد إجابة على الأسئلة المتكررة التي طُرحت في هذه القاعة حول نقل طائرات هليكوبتر مجهولة الهوية لمقاتلي داعش وأسلحتهم إلى أجزاء مختلفة من البلد، بما في ذلك إلى شمال البلد، في ظل سيطرة قوات التحالف الكاملة على الحالة، حسب ما أكد لنا.

وعلى العكس من ذلك، سمعنا باستمرار، خلال كل هذه السنوات، من الزملاء الغربيين عن الجهود المبذولة لتعزيز قدرة قوات الدفاع

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على تقييمه للحالة في أفغانستان. لقد استمعنا عن كثب إلى السيد ماركوس بوتزل، نائب الممثل الخاص للأمين العام والسيدة مورغان إدواردز، اللذين عملا في البلد لسنوات عديدة وفي مختلف المجالات، وشهدا بشكل مباشر سنوات التدخل من جانب الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

سيعادف غدا مرور عام بالضبط على انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان. ففي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢١، شاهد العالم بأسره صورا لطائرة بوينغ أمريكية تغادر كابول متشبثا بمعدات هبوطها أفغان عاديون مذعورون. كلنا نتذكر جيدا أن ذلك سبقه تغيير سياسي داخلي كبير بشرّ مرحلة جديدة. بعد ٢٠ عاما من الحرب الدموية، فرّ الرئيس السابق أشرف غني بشكل مخجل من كابول، وتبعه العديد من الأطراف الأفغانية الفاعلة الأخرى. كانت عودة طالبان إلى السلطة في البلد غير متوقعة على الإطلاق، بما في ذلك من كانوا يتكلمون مؤخرا عن مستوى الفعالية القتالية للقوات الأفغانية المدربة تدريباً عاليا.

يمكن أن توفر جلسة اليوم فرصة جيدة لمناقشة نتائج وعواقب الحملة المخزية التي استمرت ٢٠ عاما في أفغانستان، والتي أودت بحياة الآلاف العديدة من الأفغان العاديين والجنود الأمريكيين، وأسفرت عن إصابة مئات الآلاف وكلفت تريليوني دولار كان من الممكن إنفاقها على قضايا خيرة. مع ذلك، ليس لدينا أي أوهام في هذا الصدد. على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، رأينا جميعا واشنطن تحاول نفاقا تحميل السلطات الحالية المسؤولية عن فشل حربها التي استمرت ٢٠ عاما والوضع المتدهور الراهن. في الوقت نفسه، وكما نذكر، أعلن الرئيس جو بايدن أن الولايات المتحدة حققت جميع أهدافها في أفغانستان، في محاولة لإضفاء الإيجابية على ما تقوم به.

أود أن أذكر المجلس بأن الأمريكيين ذهبوا إلى أفغانستان في مهمة محددة، لمكافحة الإرهاب. في الواقع، إن وصولهم لم يؤد إلا إلى تعزيز مركزها كقوة للإرهاب وإنتاج المخدرات وتوزيعها. جنبا إلى جنب

وبينما كانت الولايات المتحدة ترعى نظام غني الفاسد، أجرت مفاوضات منفصلة مع حركة طالبان دون علم الشعب الأفغاني. وأسفر ذلك عن توقيع اتفاق لانسحاب القوات من البلد. وفي نهاية المطاف، ترك شعب أفغانستان، الذي أخبرنا زملاؤنا الأمريكيون مرارا وتكرارا أن حمايته هو سبب وجودهم هناك، ليلقى مصيره وحده ويواجه بمفرده الدمار والفقر والإرهاب والجوع وغيرها من التحديات.

والأزمة الإنسانية والاقتصادية الواسعة النطاق التي يعاني منها البلد واحدة من أفظع عواقب ذلك التدخل العسكري. ويقدر العديد من الخبراء أن الكارثة الإنسانية الحالية في أفغانستان قد تسفر عن وفيات أكثر مما نجم عن ٢٠ عاما من الحرب. ومع ذلك، تعتزم الولايات المتحدة وحلفاؤها، بدلا من الاعتراف بأخطائهم ودعم إعادة إعمار البلد ودفع التعويضات، لحل المشكلة الأفغانية بالطريقة المعتادة. وبعبارة أخرى صحيحة سياسيا، لقد قاموا ببساطة بحجب الموارد المالية الوطنية الأفغانية وفصلوا النظام المصرفي عن جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم، مما دفع الأفغان الفقراء إلى حافة البقاء واضطر العديد منهم إلى بيع أعضائهم وأطفالهم لتلبية احتياجاتهم.

وعلى الرغم من النداءات الموجهة من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والأفغان أنفسهم، تواصل الولايات المتحدة التحفظ بصورة غير قانونية على الأصول الأجنبية للبلد تحت مختلف ذرائع انتهاكات حقوق الإنسان وضرورة دفع ثمن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، التي لا علاقة للشعب الأفغاني بها. وذلك السلوك غير المسؤول من جانب التحالف الغربي وموقفه إزاء ما يحدث في أفغانستان ليسا مفاجئين، بالنظر إلى الكيفية التي أبلغ بها مجلس الأمن رسميا بالبعثة العسكرية السابقة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي استبدلت فيما بعد ببعثة الدعم الوطني.

وفي ضوء ذلك، من الرياء أن يحاول زملاؤنا الغربيون مواصلة إجراء حوار مع سلطات الأمر الواقع باستخدام لغة الإنذارات النهائية ومطرقة الجزاءات والتهديد باستخدام مختلف وسائل الضغط الأخرى،

والأمن الوطنية الأفغانية في مجال الجاهزية القتالية، وفعالية تدريبها وسيطرتها على الحالة الأمنية.

وإزاء تلك الخلفية، ظلت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد متردية. وبالمناسبة، لقد أنشئ أكثر من ١٤٠ مؤسسة تجارية في البلد خلال السنوات السوفيتية، بما في ذلك مؤسسات صناعية. وأصبحت تلك المؤسسات العمود الفقري للاقتصاد وأرست أساسا متينا للتنمية المستدامة المستقلة للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، بُنيت المدارس وكان هناك برامج لتبادل الطلاب ودورات لصقل المعلومات. فكم عدد المؤسسات التجارية التي أُنشئت أو استأنفت عملها خلال الـ ٢٠ عاما التي قضتها منظمة حلف شمال الأطلسي في البلد؟ الجواب هو صفر.

وعلى العكس من ذلك، ذهبت بلايين الدولارات من الاستثمارات إلى جيوب الدمى الأميركية الفاسدة. وفي نهاية المطاف، أصبح البلد يعمل على المساعدات الخارجية دون أي آفاق للتنمية المستقلة. وبنبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية السكان المدنيين. وأود أن أذكر زملاءنا الغربيين، الذين يفضلون، في الآونة الأخيرة، اختزال أي مناقشة بشأن أفغانستان في موضوع انتهاكات حقوق الإنسان، بالأعمال غير المسؤولة التي نفذتها القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي، اللتان شنتا بانتظام ضربات جوية عشوائية ضد الأفغان العاديين - علاوة على الغارات الليلية وعمليات قتل المدنيين خارج نطاق القضاء، بمن فيهم النساء والأطفال.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من التقارير التي قدمتها مختلف المنظمات غير الحكومية المستقلة عن تلك الجرائم العسكرية البشعة في محاولة لتحقيق العدالة ومحاسبة الأطراف المذنبة، فإن التحقيقات لم تجر قط بسبب الابتزاز السافر من جانب واشنطن. وأوقفت الولايات المتحدة أي جهود تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق تلك الغاية تحت تهديد الجزاءات. وبالمناسبة، لم يفاجأ أحد بهذا المستوى من الاستخفاف لأن زملاءنا الأمريكيين تصرفوا بنفس الطريقة عندما تعلق الأمر بجرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة في العراق.

على طالبان والبدء بسجل نظيف، كما لو أن السنوات الـ ٢٠ الماضية لم تحدث أبداً.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث ونائب الممثل الخاص للأمين العام بوتزل والسيدة مورغان إدواردز على إحاطاتهم.

منذ أن استولت طالبان على السلطة بالقوة في أفغانستان، كانت رسالة النرويج واضحة - إننا لن نحكم على طالبان من خلال أقوالها، بل من خلال أفعالها. وحتى الآن، نشعر بخيبة أمل عميقة. فقد أثر التدهور الفوري للحالة الإنسانية والاقتصادية بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. وكان لقرارات طالبان بمنع الفتيات من التعليم الثانوي، وتقييد استقلالية المرأة وفرص حصولها على العمل وحرية تنقلها؛ وحل المؤسسات المكرسة لتعزيز حقوقها، أثر ضار آخر على قدرة أفغانستان على تحقيق الاستقرار والتعافي.

ونكرر تأكيد طلب مجلس الأمن الموحد - المتمثل في أنه يجب على طالبان أن ترفع على وجه السرعة تلك القيود المفروضة على النساء والفتيات الأفغانيات. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تقريرها الشامل المعنون "حقوق الإنسان في أفغانستان - في الفترة من ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٢"، الذي نُشر في تموز/يوليه، وعلى تعاملها الكبير مع سلطات الأمر الواقع لإنجاز ذلك العمل. ويوثق التقرير عدداً مثيراً للقلق من انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى سلطات الأمر الواقع، بما في ذلك ضد الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وعندما استولت طالبان على السلطة، أصبحت مسؤولة عن أمن الشعب الأفغاني ورفاهيته، ولم تف بوعودها. ويحتاج ملايين الأفغان إلى المساعدة الإنسانية. وتزيد الزلازل والجفاف والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي وعدم الحصول على الخدمات الأساسية من محنة الشعب الأفغاني، والشتاء يقترب سريعاً. والقيود التي تفرضها طالبان على استقلال المرأة وعملها وتقلها تعوق قدرة المرأة على تقديم وتلقي

بما في ذلك الحد من فرص معالجة المسائل الملحة المتعلقة بالسلام والاستقرار بفعالية بمشاركة دول المنطقة. ونشهد أيضاً محاولات للتلاعب بالمساعدات الإنسانية والدعم الإنساني من خلال مطالبة السلطات الأفغانية الجديدة بتصحيح الحالة السياسية الداخلية والتصدي للتحديات أولاً. والبيانات النارية بشأن أهمية حل مسألة حقوق الإنسان بصفته شرطاً مسبقاً لكل شيء آخر غير منطقية. وأود أن أسأل الزملاء - أليس موت النساء والأطفال جراء الحالة الناجمة عن تقاعسهم عن العمل انتهاكاً لحقوق الإنسان؟

وقد قلنا مراراً وتكراراً إن الاستقرار في أفغانستان هو مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها. وما فتئت روسيا تسعى إلى التوصل إلى تسوية سياسية سريعة وتحقيق المصالحة الوطنية في البلد. ولا نزال نرى أن الأفغان أنفسهم هم من يجب أن يحلوا تلك المسائل. وبالنسبة لنا، فإن الأمر الأساسي هو استعادة أفغانستان مستقلة وخالية من تهديدي الإرهاب والمخدرات وتنميتها وإزدهارها. ونولي اهتماماً خاصاً لمسألة إشراك الجميع في العمليات السياسية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. وتهدف جهودنا إلى تحقيق جميع تلك الأهداف، سواء من خلال الاتصالات الثنائية مع سلطات الأمر الواقع وغيرها من الأفغان، وكذلك من خلال صيغة موسكو واجتماعات دول الجوار الإقليمي والمنظمات الإقليمية - منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. وننشط في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني الشقيق.

وندرك تماماً الحقائق الجديدة التي ظهرت في أفغانستان. ونود أن نشدد على أننا نواصل الدعوة إلى ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي بصورة بناءة مع طالبان. ونرى أن هذا الحوار هو السبيل للتصدي بفعالية لتحديات شمول الجميع في العملية السياسية ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات ودعم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. ومع ذلك، فإننا لسنا على استعداد لقبول محاولات زملائنا الغربيين لطى صفحة التاريخ في أفغانستان بكل بساطة وإلقاء كل اللوم

بوتزل على إحاطتهما. وقد تابعنا باهتمام الإحاطة التي قدمتها السيدة مورغان إدواردز.

إن الحالة في أفغانستان تثير قلق بلدي بدافع التضامن مع الشعب الأفغاني، ولكن كذلك بسبب تشعباتها وتأثيرها على السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. فكما تعلمون، سيدي الرئيس، بعد مرور عام على تولي طالبان السلطة، يظل الافتقار إلى الشمولية السياسية مسألة خطيرة. إن تنوع الشعب الأفغاني ممثل تمثيلاً ضعيفاً وتظل الأقليات العرقية والجغرافية والسياسية والاجتماعية، بما فيها النساء، على هامش العملية السياسية. وتكرار انتهاكات الحريات الأساسية وتكثيف الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة المعارضة لطالبان وتكاثر الأعمال الإرهابية - لا سيما من قبل تنظيمي القاعدة وداعش، وتوسع الاتجار بالمخدرات - تشكل خلفية مرعبة تستدعي استجابة متضافرة من جانب المجتمع الدولي تتناسب مع محنة الشعب الأفغاني.

إننا نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن قلقنا العميق إزاء سلسلة الانفجارات التي قتلت وجرحت ٢٥٠ شخصاً هذا الشهر، وندين بشدة الهجوم الذي وقع في ١٧ آب/أغسطس على مسجد أبو بكر في كابول. وندعو سلطات الأمر الواقع إلى تكثيف جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب وحماية السكان، وهذه مسؤوليتها.

ويتطلب تحقيق الاستقرار في أفغانستان بناء الثقة وتعزيز الحكم الشفاف والتشاركي وإقامة حوار سياسي منظم بين طالبان وجميع أصحاب المصلحة الأفغان. وبما أن تأثير المرأة ودورها الإيجابي في المجتمع موثقان توثيقاً جيداً، فإننا نحث سلطات الأمر الواقع على رفع القيود التي تفرضها على هذه الشريحة الهامة من السكان.

وقد تفاقمت الأزمة الإنسانية في أفغانستان خلال العام الماضي بسبب شلل المؤسسات المصرفية وثقل الجزاءات الدولية وجائحة فيروس كورونا وآثار تغير المناخ، لا سيما من خلال الجفاف الشديد والفيضانات. وقد نزح ما يقرب من ٥ ملايين شخص داخل البلد. ومرة أخرى فإن النساء والأطفال هم أول ضحايا هذه الأزمة الاقتصادية

المساعدة المنقذة للحياة أو على الحصول على الدخل الذي تدفع به ثمن الغذاء والخدمات الأساسية. إن التأثير غير المباشر على السكان ككل تأثير شديد.

ويساور النزوح القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن التدخل والتمييز والفساد الذي يعوق إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، ولا سيما المشردين داخلياً والأقليات والأسر المعيشية التي تقودها نساء. ويظل الأطفال أشد الفئات ضعفاً. وكما هو موثق في التقرير الأخير للأمم المتحدة عن الأطفال في النزاعات المسلحة (S/2022/493)، فإن أفغانستان من بين البلدان التي يسجل فيها أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وهناك أيضاً خطر متزايد من أن تعزز الجماعات الإرهابية موطئ قدمها في أفغانستان. فلا تزال الهجمات الإرهابية المتكررة تستهدف المدنيين وتقتلهم. وتوقعات مجلس الأمن واضحة: يجب ألا تستخدم الأراضي الأفغانية لتهديد أي بلد أو مهاجمته أو لإيواء الإرهابيين أو تدريبهم.

إن شعب أفغانستان يستحق سلاماً مستداماً. إنه يستحق حكومة شرعية تمثل جميع الأفغان. والسلام المستدام لا يعني فقط نهاية العنف أو الحرب. إنه يتطلب كذلك إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز.

وتظل النزوح ملتزمة تجاه شعب أفغانستان. وسنواصل تقديم الدعم للاحتياجات الإنسانية الأساسية للأفغان، وسنبذل قصارى جهدنا للمساعدة في معالجة الأزمة الاقتصادية. ولكي نفعل ذلك، يجب علينا أن نواصل الانخراط مع سلطات الأمر الواقع والاجتماع بها. ويجب علينا أن نحملها على الوفاء بالتزاماتها. فهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان المدنيين والاستجابة للأزمة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان.

السيدة يونغو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث ونائب الممثل الخاص ماركوس

يمول بنقل الموارد الوصول إلى المتلقين المقصودين. وتكرر المكسيك تأكيد أهمية كفالة ألا يكون لأي تدابير قسرية أثر إنساني سلبي.

وفيما يتعلق بحالة النساء والفتيات، نأسف للانتكاسة التي حدثت في العام الماضي. فقد أصدرت طالبان، خلافاً لوعودها، أكثر من ٢٠ مرسوماً تحد من حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك ما يتعلق بالفصل الجسدي حسب نوع الجنس وفرض القيود على حرية التنقل واللباس والخطوات السحيقة إلى وراء مثل الزواج القسري، بما في ذلك زواج الأطفال وجرائم الشرف.

إن عدم السماح للمرأة بالعمل يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأسر. وتقل هذه القيود من الفرص المدرة للدخل وتغذي الحلقة المفرغة للفقر والجوع والتمييز. إننا ندعو إلى وضع حد لاستبعاد المرأة من سوق العمل.

ومما يؤسف له بنفس القدر قرار تعليق التعليم الثانوي للفتيات. فلن يتمكن جيل كامل من الفتيات من إكمال تعليمهن. إن طالبان ترهن فرص أفغانستان في التغلب على الأزمة الاقتصادية والإنسانية بتدابير تحد من مشاركة النساء والفتيات.

وبالإضافة إلى ذلك، نشجب حوادث القتل خارج نطاق القضاء وانتهاكات حرية التعبير وتكوين الجمعيات وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية، التي تنعكس في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فتقع على عاتقنا، بوصفنا مجتمعاً دولياً، مسؤولية عدم السماح بمزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات والأقليات.

والهجمات الإرهابية التي وقعت في الأشهر الأخيرة دليل واضح على أن التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية العاملة في أفغانستان حقيقي ودام. وتستهدف معظم الهجمات التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان الأقليات العرقية والدينية في أماكن العبادة أو المدارس. وتدين المكسيك إدانة قاطعة تلك الهجمات.

والبيئية والإنسانية الثلاثية، بسبب استبعادهم وحرمانهم من التعليم وتزويجهم قسراً، بل وحتى بيعهم.

وفي مواجهة الموقف المتشدد لنظام طالبان، الذي يفضل فرض عدد متزايد من القيود بدلاً من احترام الالتزامات التي قدمها للمجتمع الدولي بتحسين الظروف المعيشية للسكان، يجب ألا يغيب عن بالنا أن مصير الملايين من الناس يعتمد على مشاركة الجهات المانحة. فندعو المانحين إلى مواصلة جهودهم لصالح المعونة الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم غابون الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لجهودهما في الميدان.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث ونائب الممثل الخاص بوترل على إحاطتهما. وكذلك أحطنا علماً بالإحاطة التي قدمتها السيدة مورغان إدواردز.

سأتناول ثلاث نقاط هذا المساء: الحالة الإنسانية، وظروف النساء والفتيات، وآفة الإرهاب.

إن الواقع المأساوي الذي يواجه ملايين الأفغان قائم، كما سمعنا. والاحتياجات الإنسانية تفوق بكثير قدرة المجتمع الدولي على تقديم الدعم لبلد يحتاج فيه ٢٤ مليون نسمة إلى المساعدة الإنسانية. بل وإن بعض المجتمعات النائية تعاني من ظروف شبيهة بالمجاعة. وكما ذكر وكيل الأمين العام غريفيث، أدت آثار تغير المناخ إلى تفاقم هذه الحالة الحرجة. وأثرت الأمطار الغزيرة هذا الشهر على آلاف الأسر، مما أسفر عن مقتل العشرات.

وبالنظر إلى هذه الحالة، يتحتم ضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون قيود. إننا ندعو إلى منع أي تدخل في توزيع المساعدة الإنسانية والسماح للمرأة بالمشاركة في هذه المهام وعدم تعديل قوائم المستفيدين. وعلاوة على ذلك، من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة داخل أفغانستان وخارجها حتى يتسنى للعمل الإنساني الذي

مليون دولار كمساعدات لأفغانستان. وشاركت وزيرة الخارجية لدينا في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات الإنسانية في وقت سابق من هذا العام، وجمع ٢,٤ بليون دولار. وعلى النقيض من ذلك، لم تساهم روسيا بأي شيء في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، بينما تعهدت الصين بتقديم مليوني دولار.

وعلاوة على الأزمة الإنسانية في أفغانستان، فإن حالة حقوق الإنسان صارخة. وهناك ادعاءات موثوقة بوقوع عمليات قتل واحتجاز واختفاء خارج نطاق القضاء، بما في ذلك ما تعرض له نشطاء المجتمع المدني وأفراد قوات الأمن والمسؤولين الحكوميين السابقين. وشهدت الأشهر القليلة الماضية أيضا فرض قيود مؤسفة على حقوق وحرية النساء والفتيات، بما في ذلك على إمكانية حصولهن على التعليم والوظائف والخدمات وعلى حريتهن في التنقل واللباس. ومن الواضح للجميع باستثناء الطالبان أن مشاركة المرأة في المجتمع مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة شرط مسبق لتحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان. وما فتئت حركة طالبان تكرر أيضا أخطاء أخرى من الماضي، لا سيما إيواء زعيم تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، في وسط مدينة كابول، منتهكة بذلك التزاماتها الدولية. وندعو طالبان مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماتها بضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد على أساس مبدئي ودون عوائق، ودعم حقوق الإنسان الأساسية، وأشدها إلحاحا حقوق النساء والفتيات، وكفالة ألا تكون أفغانستان مرة أخرى بيئة متساهلة للجماعات الإرهابية.

ولا تزال قيادة الأمم المتحدة القوية والمتسقة حاسمة الأهمية لضمان استجابة جيدة التنسيق ومحددة الأولويات. وتحظى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدعمنا الكامل في تنفيذ ولايتها التي أناطها بها المجلس.

وقبل عام، اتخذ المجلس القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي حدد توقعاتنا المشتركة من طالبان. ونأمل أن يتمكن المجلس من الإعراب عن موقف موحد للضغط على طالبان بشأن التزاماتها ولدعم الشعب

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية الحرجة في أفغانستان، أود أن أختتم بياني بدعوة المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة، إلى مواصلة المساهمة ماليا أو توفير الحماية الإنسانية للمواطنين الأفغان، كما فعل بلدي لأكثر من ٦٠٠ شخص. كما ندعو سلطات الأمر الواقع إلى التراجع فورا عن جميع القرارات التي تقيد الحياة العامة للنساء والفتيات، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات، وضمان ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذا للإرهابيين.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث، ونائب الممثل الخاص بوترل، والسيدة مورغان إدواردز على إحاطاتهم.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لباكستان في أعقاب الفيضانات المدمرة التي اجتاحت البلد هذا الأسبوع. قلوبنا مع الضحايا وأسره، وكما قال وزير بلدي، اللورد أحمد، فإننا نعمل مع السلطات الباكستانية لتحديد أوجه الدعم والمساعدة التي تحتاجها. والمملكة المتحدة تقف إلى جانب شعب باكستان في وقت الضراء هذا.

لقد دعت روسيا إلى عقد هذا الاجتماع بعد عام من انسحاب القوات الدولية من أفغانستان. وبينما نفكر في هذه الذكرى السنوية، ينبغي لنا أيضا أن نتذكر إرث احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان لمدة ١٠ سنوات من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٩، الذي هيأ الظروف لحرب أهلية مدمرة وصعود طالبان في التسعينيات. ومن الواضح اليوم أن الحالة في أفغانستان لا تزال حرجة وأن احتياجات الشعب الأفغاني شديدة. فكما سمعنا، يحتاج أكثر من ٢٤ مليون أفغاني إلى الدعم الإنساني ويواجه ما يقرب من ٢٠ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. إن الاستقرار الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية أمران أساسيان لإنهاء دورة المعاناة في أفغانستان. ولا تزال هناك حاجة حيوية لضخ السيولة في البلد من أجل تجنب الانهيار الاقتصادي. ورغم مغادرة موظفي المملكة المتحدة أفغانستان، فإن التزامنا تجاه الشعب الأفغاني ما زال ثابتا. وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٢٢ إلى آذار/مارس ٢٠٢٣، التزمت المملكة المتحدة بمبلغ ٦٧٦

الأمن الغذائي في حالة الطوارئ على الصعيد العالمي، كما أن نظامها الصحي على وشك الانهيار. وقد تفاقمَت الاحتياجات الإنسانية الشديدة بسبب الكوارث الطبيعية، وآخرها الفيضانات المدمرة في وسط أفغانستان وشرقها.

ونشيد بعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في الميدان. فقد استمرت في العمل هناك ونجحت في أصعب الظروف وحالت دون استفحال الحالة إلى مجاعة واسعة النطاق. وتولي أيرلندا أولوية قصوى للحفاظ على الحيز الإنساني في جميع جوانب نظام الجزاءات. وفي ذلك الصدد، أيدنا بقوة اتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) في كانون الأول/ديسمبر، الذي ينص على إعفاء لأسباب إنسانية من الجزاءات المفروضة على طالبان بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وهذه الجهود الرامية إلى توفير الوضوح وتيسير تقديم المعونة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها ضرورية، ونؤيد استحداث تراخيص لمواصلة إيصال المعونة. لكن، نتيجة لسياسات طالبان، ما زالت الاحتياجات الإنسانية شديدة، ولا يزال من الضروري إيجاد حلول لتخفيف آثار الانهيار الاقتصادي. ويجب علينا أيضا أن نكون واضحين بشأن الحلول التي تكمن داخل أفغانستان. فالانتعاش الاقتصادي مستحيل بينما تحاصر نصف القوة العاملة في أفغانستان في منازلها وتحرم من الفرص الاقتصادية. وأي نمو اقتصادي في المستقبل سيكون مستحيلا بدون تخرج الفتيات من المدارس الثانوية.

وفي آب/أغسطس الماضي، جلسنا في هذه القاعة وأصررنا على أن المجتمع الدولي يتعين عليه الآن أن يتصدى لعواقب عدم الإصغاء إلى التحذيرات العديدة التي أطلقها المجتمع المدني الأفغاني. وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة من طالبان في الأسابيع التي أعقبت الاستيلاء على السلطة، فإنها أظهرت ازدياد تاما لالتزامات التي تعهدت بها للشعب الأفغاني والمجتمع الدولي. لقد تعهدت باحترام حقوق المرأة، وبدلا من ذلك استبعدت المرأة قسرا وبصورة منهجية من الحياة العامة. ووعدت بأن الفتيات سيعدن إلى المدرسة، وبدلا من ذلك قضت الفتيات ٣٤٥ يوما خارج الفصول الدراسية. ووعدت بمكافحة

الأفغاني في التغلب على التحديات المقبلة. ونشكر الأمم المتحدة على جهودها المستمرة والدؤوبة.

السيد ميثن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث، ونائب الممثل الخاص بوترل، والسيدة مورغان إدواردز على إحاطاتهم اليوم.

قبل أسبوعين، انقضت سنة مروعة منذ أن سيطرت طالبان على أفغانستان. وبعد ذلك بعام واحد، أثبتت طالبان أنها لم تقم بالإصلاح. فقد أظهرت نفس السلوك الظالم والقماعي الذي كانت عليه في الماضي، مستخدمة القمع والخوف. فالحرّيات الأساسية تقلصت بشدة، في حين تعرض المجتمع المدني والمشهد الإعلامي في أفغانستان الذي كان نابضا بالحياة ذات يوم لقمع عنيف. والذين يعبرون علنا عن مواقفهم المعارضة، بمن فيهم المتظاهرات، يقابلون بالترهيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز أو الاختفاء القسري. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيون من بين أكثر الفئات عرضة للخطر. وسعت طالبان إلى إقصاء المرأة تماما، إذ يجري استبعادها بشكل كامل ومنهجي من الحياة العامة. إن النساء الأفغانيات، اللواتي يحظرن من معظم أماكن العمل ويخضعن لقيود مرهقة على الوقت الذي يمكنهن فيه مغادرة منازلهن، يعشن كابوسا.

وعلى الرغم من الإدانة الدولية، تواصل طالبان هجومها الوحشي على حقوق الإنسان. والفراغ الذي خلفته اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بالحقوق الإنسان، التي حلّتها طالبان في مايو/أيار، يزيد من أهمية القيام برصد لدولي فعال. ومن الضروري دعم عمل دائرة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمقرر الخاص المعني بأفغانستان.

لقد كان السنة الماضية حافلة بمصاعب لا تطاق قاسها الشعب الأفغاني، إذ أدى الانهيار الاقتصادي إلى واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم. ولا يزال أكثر من ١٩ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والأطفال أشد الفئات معاناة. ويوجد في أفغانستان الآن أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام

كما لا تزال النساء والفتيات في مرتبة المواطنين من الدرجة الثانية في أفغانستان ويواجهن قيوداً متزايدة على حصولهن على العمل والتعليم. وبالرغم من إدانة مجلس الأمن للتدابير التمييزية التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع لا توجد مؤشرات على استعداد طالبان لمراجعة مواقفها. ولا تزال التوقعات بتشكيل حكومة شاملة بمشاركة النساء والأقليات هدفاً بعيد المنال. ويواصل قادة أفغانستان حرمان نصف سكان البلد من كرامتهم. وبعد انسحاب القوات الأجنبية وضعت حكومة البرازيل سياسة لإصدار التأشيرات لأسباب إنسانية للأفغان المهددين بالأزمة في بلدهم، مع التركيز بوجه خاص على النساء والفتيات. وأصدرت أكثر من ٥ ٠٠٠ تأشيرة لأسباب إنسانية حتى الآن، الأمر الذي أعطى الأفغان فرصاً لإعادة بناء حياتهم في أمان.

وما زلنا مقتنعين بأهمية تعزيز الحوار مع سلطات الأمر الواقع على الرغم من أن احتمالات التعاون مع كابول ليست مشجعة. وما تزال في أذهاننا كلمات السفيرة ديورا ليونز التي ذكرتنا بصفقتها رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بأن طالبان التي كانت قبل عام واحد فقط قوة متمردة تنتقل الآن لتصبح حكومة. وفي هذه المرحلة ينبغي النظر في الاتصالات التقنية التي يمكن أن تقيّد السكان المحليين فضلاً عن مراعاة توفير الخدمات.

نأسف لأن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجديد الاستثناءات من حظر سفر بعض الأفراد الذين أدرجت أسماؤهم في القائمة من قبل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ونخشى أن يؤدي عجز القادة الأفغان عن السفر إلى الخارج إلى تأخير إعادة إدماج البلد في المجتمع الدولي. لقد خلفت لنا تجربة طالبان الأولى في السلطة، قبل التدخل العسكري في عام ٢٠٠١، درساً مهماً مفاده أن عزلها لن يؤدي إلى اعتدال مواقفها. إن منع قادتها من السفر ليس عقاباً على سوء سلوكهم ولكنه تدبير يحد من إمكانيات التفاعل البناء والعملي معهم. وينبغي ألا يغيب عن بال المجلس الهدف الأسمى المعني بتحسين الظروف المعيشية للسكان

الإرهاب ومكافحته، وبدلاً من ذلك شهدنا هجمات متكررة على الشعب الأفغاني، ولا سيما الأقليات، وأدلة على أن تنظيم القاعدة لا يزال يعمل بكامل علم طالبان. ولا يمكن للمجتمع الدولي ولا للمجلس أن يقفا مكتوفي الأيدي في مواجهة هذا التجاهل للقانون الدولي والمبادئ التي يقوم عليها التزامنا المشترك تجاه البشرية.

فنحن مدينون للشعب الأفغاني بأن نصغي إلى تحذيراته وأن نتخذ إجراء. وتشدد أيرلندا مرة أخرى على أهمية إشراك المجتمع المدني الأفغاني في الاجتماعات في هذه القاعة. ويجب على المجتمع الدولي أن يبرهن على تضامنه مع الشعب الأفغاني بمحاسبة طالبان. يشمل ذلك إعادة النظر في الامتيازات الواسعة النطاق التي منحت لطالبان لأغراض السعي إلى تحقيق السلام والأمن. وعلى أساس ما شهدناه حتى الآن لا يمكننا أن نتخذ نهج العمل كالمعتاد إزاءها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب البرازيل بمشاركة ممثلي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان في جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

كما أود أن أعرب عن تعازينا للشعبين الأفغاني والباكستاني على أرواح ضحايا الفيضانات في بلديهما. إن ذلك الدمار الأخير يزيد من حدة الحالة الإنسانية المقلقة جداً في أفغانستان. ومن المرجح أن يشير اتباع نهج الأشهر الباردة كما رأينا في العام الماضي إلى مزيد من التدهور في الظروف المعيشية للسكان. لا يزال تفاعل المجتمع الدولي المستمرة مع أفغانستان مسألة حياة أو موت بالنسبة لملايين الأشخاص.

إن من المؤلم أن نلاحظ تأكيد بعض أسوأ توقعاتنا لمستقبل البلد بعد مرور عام على انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الأفغانية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على آفة الإرهاب. إن الهجوم الذي وقع هذا الشهر على مسجد أبو بكر في كابول يبين بوضوح مدى هشاشة الظروف الأمنية. تعرب البرازيل عن تضامنها مع أسر الضحايا وتكرر إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

الأفغان. لذلك فإن استمرار الحوار شرط أساسي للتنمية في أفغانستان وللحد من معاناة شعبها.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والسيد بوتزل على معلوماتهما المستكملة. كما استمعت بعناية إلى بيان السيدة مورغان إدواردز.

لقد مر عام منذ عودة طالبان إلى السلطة في كابول - وهو عام طويل ضاع على نحو كارثي بكل المقاييس. وكما سمعنا فإن الحالة العامة في البلد حرجة حيث تشهد أفغانستان أسوأ الأزمات الإنسانية التي يمكن تصورها. إن الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام غريفيث غنية عن البيان. فالاقتصاد في انهيار مستمر حيث

تمكنت طالبان من تقليصه بمقدار الثلث خلال عام واحد. لذلك ليس من المستغرب أن تزداد أعمال الاتجار بالبشر والمخدرات. وعلاوة على الكوارث الاقتصادية والإنسانية والبشرية والطبيعية لا تزال أفغانستان تعاني من الإرهاب أيضا. لقد أكد وجود زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في كابول المخاوف التي 'عنها مرارا وتكرارا في المجلس فيما يتعلق بالصلات المستمرة والعامة بين طالبان والجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية. وندعو طالبان إلى إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وقطع صلاتها مع المنظمات الإرهابية.

لقد أصبحت أفغانستان من أسوأ الأماكن بالنسبة للمرأة اليوم. فخلافا لوعودها تعمل طالبان على تقويض عقود من التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة في المجتمع الأفغاني، حيث أجبرت النساء على الصمت وحرمت المرأة من دورها المشروع في المجتمع وأخفيتها تماما من الأماكن العامة. وتجبر الفتيات الصغيرات على ترك المدرسة. لذلك تعتبر أفغانستان البلد الوحيد في العالم الذي يفرض مثل هذه التدابير المروعة. وتجبر الفتيات على الزواج المبكر أيضا وتتضور النساء جوعا ولا يستطعن الحصول على حقوقهن وتعليمهن ووظائفهن التي اكتسبها بشق الأنفس. وفي ظل حكم طالبان أصبحت الحياة في أفغانستان لا لون لها، كما يعد قمع نصف السكان أقصر الطرق إلى الظلامية والبؤس المستمر، فهو يدوس بوحشية على المعايير الأساسية

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث ونائب الممثل الخاص بوتزل على إحاطتهما.

وبدلاً من التطلع إلى المجتمع الدولي طلباً للمساعدة في تلك الأزمات، أوت طالبان زعيم تنظيم القاعدة في وسط مدينة كابل. فكيف يمكن لطالبان أن تتوقع بناء علاقة مع العالم في حين توفر ملاذاً آمناً لأولئك الذين يسعون إلى الإضرار بنا جميعاً - وأنا أعني جميعنا.

وقد جعلت طالبان إيصال المساعدة الإنسانية في الأشهر الأخيرة أكثر صعوبة. ولا تزال تتدخل في إيصال المساعدة الحاسمة الأهمية التي تشتد حاجة الشعب الأفغاني إليها. وزادت طالبان الضرائب المفروضة على تلك المساعدات الحاسمة. كما أنها تقشل في حماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وهذا كله يعني أن طالبان لا تراعي الشعب الأفغاني في وقت حاجته.

لكن الولايات المتحدة لن تستسلم أو تغض الطرف عن ذلك. فنحن مصممون على مساعدة الشعب الأفغاني. وقد عملنا على نحو متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمساعدته. وفي العام الماضي، دفعنا جهود المجلس لاعتماد القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) بالإجماع، الذي حدد استثناء لإيصال المعونة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني. وقد دعمنا بقوة عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي أيدنا تمديد ما تظطلع به من عمل حاسم في آذار/مارس. فلا تزال مساعيها الحميدة وما تقدمه من توعية وتقارير في مجال حقوق الإنسان لا تقدر بثمن.

وعملنا أيضاً على الصعيد الثنائي لمساعدة الشعب الأفغاني بشكل مباشر. إن الولايات المتحدة هي الجهة المانحة الرئيسية على مستوى العالم في أفغانستان. فخلال العام الماضي وحده، قدمنا أكثر من ٧٧٥ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية مباشرة إلى الشعب الأفغاني والأفغان في المنطقة. ونفخر بأن نكون أكبر ممول لعمليات الأمم المتحدة في أفغانستان. كما أصدرنا سبعة تراخيص عامة لإفصاح المجال أمام النشاط الاقتصادي للشعب الأفغاني. وندعم الجهود الرامية إلى حماية ما يقرب من ٣,٥ مليار دولار من أصول مصرف أفغانستان المركزي لصالح الشعب الأفغاني والحفاظ عليها وتسهيل الحصول عليها.

يسرني أن عقدت هذه الجلسة اليوم، ليس للأسباب التي طلب الروس عقد الجلسة من أجلها، بل لأن الحالة الإنسانية في أفغانستان خطيرة، كما سمعنا من مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة، وتستدعي اهتمامنا. لقد أدت الفيضانات المفاجئة والزلازل والانهيئات الثلجية والجفاف والإرهاب إلى تفاقم الحالة اليائسة. وشعر الشعب الأفغاني بشدة بالأزمة العالمية لانعدام الأمن الغذائي، التي تفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا والمناخ والنزاع.

لقد سمع الجميع هنا الإحصاءات التي أوجزها وكيل الأمين العام، غريفيث، واصفاً ما أسماه "مراحل الأزمة التي لا هوادة فيها". لقد فشلت طالبان في إعالة الشعب الأفغاني. بل في الواقع فعلت العكس تماماً. فالسياسات التي تنتهجها طالبان تقمع الشعب الأفغاني وتجوعه بدلاً من حمايته. واستبعاد طالبان للأصوات الخارجية يعني أنها لا تسمح للأشخاص الذين يساهمون في تخفيف المعاناة الناجمة عن تلك الأزمات بتقديم المساعدة.

ويأتي قمع النساء والفتيات وإساءة معاملتهن من بين أشد أعمال طالبان فظاعة. فقد حرمت طالبان النساء من فرصة العمل، وهو قرار غير عادل ومحفوف بالمخاطر من الناحية الاقتصادية. لقد التقيت في شيكاغو الأسبوع الماضي بلجئ أفغاني وجد حياة جديدة في الولايات المتحدة. لكنه يبقى مستيقظاً في الليل وهو يعلم أن زوجته لا تزال هناك. لقد تلقت تعليمها وشاركت في القطاع الخاص وساهمت في بلدها. وهي الآن حبيسة في منزلها.

ومما يتسم بنفس القدر من الفظاعة عدم السماح للفتيات بالعودة إلى المدرسة. فهذه مشكلة أخلاقية واقتصادية على حد سواء. وتقدر اليونيسف أن الاقتصاد الأفغاني سيحقق مكاسب بمقدار ٥,٤ مليار دولار إذا سمحت طالبان للفتيات بالذهاب إلى المدرسة الثانوية والانضمام إلى القوى العاملة. وعلاوة على ذلك، فإن إعلان طالبان أنه من الأفضل للنساء ببساطة البقاء في المنزل إن لم يكن بمقدور أحد محارمهن الذكور مرافقتهن يعني أن جميع الأسر التي تعيلها نساء في البلد تقريباً لن تحصل على ما يكفي من الطعام للأكل.

بذل كل ما في وسعنا لمساعدة الأمهات والبنات، والآباء والأبناء - شعب أفغانستان - الذين يستحقون الكثير.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوكيل الأمين العام مارتن غريفيث، والسيد ماركوس بوتزل، والسيدة لوسي مورغان إدواردز على إحاطاتهم.

نتيح لنا جلسة اليوم فرصة أخرى لتقييم الحالة في أفغانستان. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة في ذلك البلد، وخاصة حالة النساء والفتيات والأقليات. ونشعر بالفزع إزاء السياسات المتعمدة لسلطات الأمر الواقع الرامية إلى إبعاد المرأة فعليا عن الحياة العامة الأفغانية، مع عدم وجود تمثيل للمرأة في الحكومة. وحتى الآن، هناك أكثر من ١٤ مليون امرأة وفتاة أفغانية فقدن حقهن في الالتحاق بالعمل والمدرسة الثانوية والجامعة؛ وفقدن حريتهن في التنقل. إن النساء والفتيات في أفغانستان بحاجة إلى دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي من أجل الحفاظ على حقوقهن وحمل طالبان على الوفاء بوعدها السابق بأن تتمكن المرأة من ممارسة حقوقها، بما في ذلك حقها في العمل والدراسة، في إطار الشريعة الإسلامية.

وبعد عقود من الحرب، أدت المخاطر الطبيعية المتكررة، والفقر المزمن، والجفاف، وانعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق، إلى جانب جائحة مرض فيروس كورونا، إلى احتياج ملايين الأفغان للمساعدة الإنسانية. ونشير إلى الحاجة الملحة للوفاء بالتعهد البالغ ٦٠٦ ملايين دولار الذي أعلن عنه خلال النداء العاجل للمساعدة الإنسانية في أفغانستان. ونعتقد أن المجلس يمكن أن يؤدي دوره من خلالحث المانحين على تقديم الدعم لتمكين الوكالات العاملة في المجال الإنساني من توسيع نطاق تدخلاتها وتقديم الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها للشرائح الضعيفة من السكان، الذين يتحملون حاليا وطأة الظروف المعيشية القاسية ويحتاجون إلى تطوير القدرة على الصمود من أجل تدبير سبل عيش مستدامة.

وتتوقع غانا، من جانبها، أن تتصرف سلطات الأمر الواقع بحسن نية وتدعم الجهود العالمية الرامية إلى توفير الإغاثة الدائمة للمواطنين

وأود أن أكون صريحا: لا يمكن لأي بلد جاد في احتواء الإرهاب في أفغانستان أن يدعو إلى منح طالبان إمكانية الحصول الفوري وغير المشروط على مليارات الدولارات من الأصول التي تعود ملكيتها إلى الشعب الأفغاني. والبلدان، مثل بلندا، التي شمرت عن سواعدها وحاولت التعامل مع هذه المسألة قد شهدت كيف تم تفريغ نظم مصرف أفغانستان المركزي من محتواها منذ فترة طويلة. فليس لديه نظام موثوق به لمكافحة غسل الأموال. وليس لديه نظام موثوق به لمكافحة تمويل الإرهاب. وليس لديه جهاز رصد مستقل للتحقق من التحسينات في القدرات من خلال المساعدة التقنية. ولذلك لا يستطيع مصرف أفغانستان المركزي حاليا ممارسة سياسة نقدية مسؤولة بمفرده.

ولحسن الحظ، ثمة سبب وراء استقرار العملة الأفغانية، وهو أن المانحين الرئيسيين، بما في ذلك الولايات المتحدة، ساهموا بسخاء بأكثر من ملياري دولار في المساعدات الإنسانية وبرامج الاحتياجات الأساسية للبلد منذ آب/أغسطس ٢٠٢١. واليوم سمعنا روسيا تقول إن ذلك ليس كافيا. وقد احتجت روسيا، كما فعل آخرون في الماضي، بأن مشاكل أفغانستان هي خطأ الغرب وليس طالبان - حقا؟ وهنا أسأل. ماذا تفعل روسيا للمساعدة بخلاف اجترار الماضي وانتقاد الآخرين؟ وإذا كانت روسيا قلقة بشأن موت النساء والأطفال الأفغان، فكيف تساعدنهم؟ حتى الآن، لم تساهم روسيا إلا بمبلغ مليوني دولار في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في أفغانستان. ولم تسهم بأي شيء هذا العام - ولا سنتا واحدا. وكانت مساهمات الصين مخيبة للآمال على نحو مماثل. وإذا أراد أعضاء المجلس أن يتكلموا عن مدى احتياج أفغانستان إلى المساعدة، فلا بأس بذلك. لكننا نقترح بكل تواضع أن يوجهوا أموالهم إلى حيث تعهدوا بذلك.

وفي الوقت ذاته، ستواصل الولايات المتحدة، إلى جانب الشركاء والحلفاء الآخرين، بمن فيهم الكثير من أعضاء المجلس، بذل كل ما في وسعها لدعم الشعب الأفغاني. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية. وسنواصل دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسنبقى مناصرين للنساء والفتيات في أفغانستان. وسنتابع

يصادف هذا الشهر ذكرى سنوية مؤلمة. فقبل أكثر من عام بقليل، غرقت أفغانستان في الفوضى. ومنذ ذلك الحين، استمرت الحالة الإنسانية في التدهور. وأفغانستان من بين بلدان العالم التي تعاني من أسوأ أزمة غذائية، حيث تضرر ما يقرب من ٢٠ مليون شخص، منهم ٦ ملايين شخص معرضين لخطر المجاعة. ولم يعد الأفغان، ولا سيما النساء الأفغانيات، قادرين على التمتع بأبسط حقوقهم وحياتهم. ونعلم من المسؤول عن تلك الحالة: حركة طالبان. فقد أدى استيلاء الحركة على السلطة بالقوة وجميع أفعالها منذ ذلك الحين إلى دفع أفغانستان إلى حافة الانهيار.

وقد حددت توقعات المجتمع الدولي بوضوح في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي اتخذ قبل عام وحدد الشروط المسبقة لاستقرار البلد وإعادة إعمار، وأشار إلى الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقيات التي صدقت عليها أفغانستان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

وعلى الرغم من فشل طالبان المنهجي والمتكرر في احترام التزاماتها، واصل المجتمع الدولي مع ذلك مد يده لمساعدة السكان المدنيين وترك الباب مفتوحاً أمام الحوار. وقد اضطلعت فرنسا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، بدورها الكامل في ذلك الجهد الجماعي. فقد استجبتا من دون تأخير من خلال المساهمة بمبلغ ١٢٣ مليون يورو منذ أيلول/سبتمبر الماضي. وساهم الاتحاد الأوروبي بأكثر من ٣٣٥ مليون يورو منذ عام ٢٠٢١.

واتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني ومنع أي تحويل لوجهة الأموال. لكن يجب أن تكون رؤيتنا واضحة. إن حركة طالبان تختار العزلة. وبدلاً من اغتنام الفرصة واليد الممدودة، فإنها تواصل الاستخفاف بالتزاماتها، كما يتضح من الحظر المفروض على حصول الفتيات على التعليم الثانوي. وفي مواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي تتضاعف، من الواضح أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يثق في محاوريه.

الأفغان. وفي ذلك الصدد، ندرك الجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من المنظمات الدولية، التي تواصل تقديم دعم حاسم الأهمية في الميدان.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الأمنية وعمليات القتل العنيفة في أفغانستان، ونحث سلطات الأمر الواقع على تحقيق استقرار الوضع والكف عن عمليات الاعتقال التعسفية والاحتجاز والتعذيب وأعمال القتل خارج نطاق القضاء والعقاب الجماعي واستهداف أفراد المجموعات العرقية والقبلية والدينية لمجرد الاشتباه فيهم. ومع ذلك، نشعر بالارتياح حيال الجهود المترددة تجاه المصالحة على نحو ما أعرب عنه من خلال العفو الممنوح للجماعات المتنافسة التي تمتنع عن محاربة طالبان والجهود المبذولة للتواصل مع الخصوم السابقين.

بيد أننا نستنكر أن تصبح أفغانستان بيئة متساهلة تتهاون مع الجماعات الإرهابية والمسلحين وتوفر مجالاً للالتقاء والتخطيط للهجمات. وفي ذلك السياق، نذكر سلطات الأمر الواقع بأن تضع في اعتبارها التزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تكفل عدم تعاونها مع الإرهابيين لجعل أفغانستان ملاذاً آمناً. كما ندعو جميع بلدان المنطقة إلى المساعدة في التصدي للوضع الأمني وغيره من التحديات التي يواجهها البلد، مع مراعاة مصالحها المباشرة. ويتعين على حركة طالبان أن تفهم أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي مستعدان للعمل على تشديد القيود عليها إذا ما استمرت في المسار الذي اختارته.

ونحث طالبان على وضع حد لجميع أشكال التمييز وإزالة جميع القيود المفروضة فوراً بغية منح جميع المواطنين الأفغان حقاً متساوياً في المشاركة بحرية في الحياة المدنية. ونحث السلطات على توجيه طاقتها صوب إعادة بناء اقتصاد البلد بما يحقق منفعة الشعب الأفغاني، وهو أحد المقاصد الأساسية للحكومة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غريفيث والسيد بوتزيل والسيدة مورغان إدواردز على إحاطاتهم.

ظروف معيشة الأفغان العاديين، مع تزايد عدد الأشخاص الذين يواجهون المجاعة وتعوزهم سبل الحصول على العديد من الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية. وخلال العام الماضي، استمعنا إلى روايات تتفطر لها القلوب عن الحالة الإنسانية الكارثية. وأفغانستان الآن هي البلد الوحيد على وجه الأرض الذي لا تستطيع فيه الفتيات الالتحاق بالمدارس الثانوية، وحيث تحرم النساء بصورة منهجية من أساسيات الحياة الكريمة.

وفي الوقت نفسه، تم قطع وعد للمجتمع الدولي والشعب الأفغاني بأن تسير أفغانستان على طريق الاستقرار والسلام. ولم يتحقق ذلك حتى الآن، كما يؤكد وجود آخر زعيم لتنظيم القاعدة، وهو الزعيم الذي قتل الشهر الماضي في كابول، وسلسلة من الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان. ويبدو أن الحالة الأمنية المقلقة تزداد سوءا بدلا من الاستقرار.

بالطبع، واجهت أفغانستان تحديات قبل اندلاع أسوأ أزمة أمن غذائي شهدها العالم منذ أجيال، ألحقت بالسكان الأفغان الضعفاء أصلا ضررا بالغا، حيث يكافح أكثر من ٩٠ في المائة من سكان أفغانستان لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

وستظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان شريكا حاسما في التصدي لتلك التحديات الحاسمة وفي إدارة علاقات المجتمع الدولي مع طالبان. ولذلك يساورنا القلق لمضي أكثر من شهرين من دون تعيين خلف للممثلة الخاصة ليونز، ونشيد بجهودها الدؤوبة في ذلك المنصب. ونحث على التعجيل بتعيين خلفا لها وتعاون المجلس الكامل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأود أن أسهب في الحديث عن الحالة المتدهورة للنساء والفتيات في أفغانستان، التي لا تزال مثار قلق عميق. إن مخاوفنا بشأن قيام طالبان بتقييد المكاسب التي تحققت في مجال تمكين النساء والفتيات على مدى العقدين الماضيين، قد تحققت للأسف. وبشأن هذه المسألة، هناك اتفاق في المجلس بأننا رفضنا جميعا القيود المفروضة على النساء والفتيات وتقييد إمكانية حصولهن على تكافؤ الفرص.

ولا يمكن أن يكون احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، متغيرا قابلا للتعديل. إنه مبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. والنساء والفتيات في أفغانستان، اللاتي حرمن من جميع حقوقهن، سجينات في بلدن. وفي مواجهة حالتهن المأساوية، لا يمكننا أن نسمح بالإفلات من العقاب، ولا يمكننا أن نقدم المساعدة الإنمائية التي من شأنها أن تدعم طالبان في انتهاكاتهن لحقوق الإنسان.

ويشكل القضاء على زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري مؤخرا مثالا آخر على خيانة طالبان لالتزاماتها. ويشكل ذلك نجاحا في مكافحة الإرهاب، ولكنه يؤكد أيضا مخاوفنا، التي أعرب عنها مرات عديدة في هذه القاعة، وهي أن طالبان تواصل إيواء ودعم الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة.

ويجب أن تفي طالبان بخمسة شروط للخروج من العزلة: تمكن الأفغان الذين يرغبون في المغادرة من القيام بذلك في أمان؛ وحرية وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء أراضي أفغانستان؛ واحترام الحقوق الأساسية للجميع، ولا سيما النساء والفتيات؛ وتشكيل حكومة تمثيلية، وقطع العلاقات مع الجماعات الإرهابية بشكل كامل وملمس. حتى الآن، لم تحقق الحركة أيا من تلك الشروط بالكامل.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل للشعب الأفغاني، واستعدادها للمشاركة في الجهود اللازمة لتخفيف معاناته وتعاونها الكامل مع الأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
في البداية، أود أن أشكر روسيا على طلبها عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت لمناقشة الحالة في أفغانستان. كما أشكر مقدمي الإحاطات - وكيل الأمين العام غريفيث، ونائب الممثل الخاص بوتريل، والسيدة مورغان إدواردز - على إحاطاتهم.

لقد انقضى عام كامل منذ انسحاب القوات الدولية من أفغانستان واستيلاء طالبان على كابول. وخلال ذلك الوقت، شهدنا تدهورا في

المضي قدماً دون إجابة. ولا يمكن أن تكون الاستجابة الدولية هي عزل أفغانستان. ولا بد من الحفاظ على المشاركة المحسوبة مع طالبان، ولن يؤدي إغلاق قنوات الاتصال مع سلطات الأمر الواقع إلى نتائج في أي من المجالات التي يود المجتمع الدولي أن يرى فيها تقدماً. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى استراتيجية منسقة - وهذا أمر غائب بشكل مثير للقلق عن مداولاتنا اليوم.

ونود أيضاً أن نبرز أن للبلدان الإسلامية دوراً خاصاً فيما يتعلق بالتواصل مع طالبان للمساعدة في تعزيز الحوار الديني والثقافي، واحترام التنوع والقضاء على التمييز. وقد اضطلعت منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب منظمات إقليمية أخرى، بدور هام في هذا الصدد. إن الإمارات العربية المتحدة، بوصفها عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، تقف على أهبة الاستعداد للإسهام في جهد متجدد من أجل الاستقرار والازدهار في أفغانستان وشعبها، كما فعلنا على مدى العقود الخمسة الماضية، بأكثر من مليار دولار من المساعدات الإنسانية.

ومنذ آب/أغسطس من العام الماضي، شهدنا ظهور تحديات سياسية واقتصادية عالمية قوية لنظامنا الدولي. ولا يمكننا أن ندع الأفغان العاديين يدفعون ثمن الانسحاب العالمي المتزايد. ففي حالة أفغانستان، ينبغي ألا يتجاوز تحديد أرضيتنا المشتركة والتكلم بصوت واحد نطاق البلدان الممثلة في القاعدة. وستواصل الإمارات العربية المتحدة العمل مع جميع أعضاء المجلس لضمان اتباع نهج بناء إزاء التحديات التي تواجه أفغانستان في الفترة المقبلة. ونحن بحاجة إلى مواصلة تركيزنا على ذلك الهدف.

السيد ندونغو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث، ونائب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ماركوس بوتزل، ولوسي مورغان إدواردز على إحاطاتهم.

تتضامن كينيا مع شعب أفغانستان في سعيه الدؤوب لتحقيق السلام والعدالة والتقدم. لقد شاهدنا قدرته التي لا مثيل لها على الصمود في مواجهة التحديات الهائلة. وبصرف النظر عن النزاع

وهذه ليست مسألة أولويات متضاربة أو معايير ثقافية أو دينية. إن كفالة مشاركة النساء والفتيات مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في كافة مناحي الحياة جزء لا يتجزأ مما هو مطلوب إذا أريد لأفغانستان أن تتقدم في القرن الحادي والعشرين، ويجب أن يظل ذلك الدعامية الأساسية لمطالب المجلس.

والحالة الأمنية ما زالت هشة أيضاً، ومكافحة التطرف والإرهاب ما زالت تحدياً كبيراً. وتقيد تقارير الأمين العام وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بوضوح أن التهديدات التي يشكلها تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان لا تزال تثير القلق. ونذكر بمطلب المجلس الواضح والمتكرر بعدم استخدام أراضي أفغانستان لإيواء الإرهابيين أو تدريبهم. وتدعو دولة الإمارات العربية المتحدة حركة طالبان إلى الوفاء بالتزامها بمكافحة الإرهاب، وتدعو المجلس إلى استخدام الأدوات الكاملة المتاحة لها لكفالة ذلك.

كما تشعر الإمارات العربية المتحدة بقلق بالغ إزاء استمرار اقتصاد أفغانستان في الانهيار. فوفقاً لتقديرات البنك الدولي، تقلص الاقتصاد بنسبة تتراوح بين ٢٠ في المائة و ٣٠ في المائة في العام الماضي، ولا تزال المؤشرات الإنسانية تزداد سوءاً. وعلى الرغم من أن الاستثناء لأغراض إنسانية من نظام الجزاءات لعام ١٩٨٨، الذي وافق عليه المجلس، كان ضرورياً لتخفيف بعض الضغط، فإنه لم ولن يتمكن من تلبية الحاجة الماسة إلى السيولة، والحصول على الخدمات المصرفية، والوظائف الأساسية للمصرف المركزي. وهذه كلها لبنات يجب وضعها لتحفيز النشاط الاقتصادي وتمهيد السبيل للتعافي. ونسلم بأن هناك مسائل وقيوداً صعبة وهامة في مجال السياسة العامة هنا، ولكننا نحث على مضاعفة الجهود من جانب جميع المعنيين للتوصل إلى اتفاق لاستعادة التشغيل الأساسي للاقتصاد الأفغاني. والإمارات العربية المتحدة مستعدة للاضطلاع بدورها في المساهمة في هذه الجهود.

لقد كانت الإمارات العربية المتحدة واضحة بشأن تلك التحديات خلال العام الماضي. ومع ذلك، يبقى السؤال الأساسي حول كيفية

تمنح النساء والفتيات حقوقاً وفرصاً متساوية مع نظرائهن الذكور في جميع المجالات، بما في ذلك الحصول على التعليم، وفرص العمل، والأدوار القيادية على جميع المستويات، وحرية تكوين الجمعيات والتنقل. ونتوقع من طالبان أن تشرك المرأة على جميع المستويات وأن تُدرج آراءهن في رسم السياسات غير التمييزية التي تتصدى للتحديات التي يواجهها البلد.

ثانياً، يجب على طالبان أن تتأى بنفسها عن الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة نظام الجزاءات وأن تكفل ألا تعود أفغانستان قاعدة لجماعات إرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، تستخدم لشن هجمات في أفغانستان وأبعد من ذلك.

فالمجتمع الدولي، من جانبه، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، يجب أن تحركه مصالح شعب أفغانستان عند الخوض في هذه المسألة. ومما يبعث على القلق أن الدول الكبرى تواصل التحرك في اتجاهين متعاكسين، لأنها تستخدم الحالة المتدهورة لتعزيز مصالحها الخاصة على حساب رفاه ملايين الأفغان.

وفي الختام، نؤكد من جديد تضامناً الثابت مع شعب أفغانستان ونقف على أهبة الاستعداد لدعم جميع المساعي الرامية إلى ضمان سلامتهم ورفاههم.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أشكر وفد روسيا على طلبه عقد جلسة اليوم، التي تتيح لنا فرصة لتقييم الحالة السائدة في أفغانستان. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

كما ذكرنا مراراً في مجلس الأمن، فإن للهند مصلحة مباشرة في ضمان عودة السلام والاستقرار، نظراً لموقعها كجارة مباشرة وشريكة لأفغانستان منذ أمد بعيد، فضلاً عن روابطها التاريخية والحضارية القوية بالشعب الأفغاني.

واستجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني، فضلاً عن النداءات العاجلة التي وجهتها الأمم المتحدة، أرسلت الهند عدة شحنات

الذي طال أمده والذي دمر حياة الملايين وسبل عيشهم، عانى شعب أفغانستان من العديد من الكوارث الأخرى من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية. وفي الآونة الأخيرة فقط، أودت الفيضانات بحياة أكثر من ١٨٠ شخصاً ودمرت آلاف المنازل. وفي وقت سابق من حزيران/يونيه، أودى زلزال مدمر بحياة أكثر من ١٠٠٠ شخص.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالات أخرى من انعدام الأمن الناجم عن المناخ، فضلاً عن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. واجتمع كل ذلك للتسبب في حالة إنسانية تفوق الاحتمال لا تستطيع برامج المساعدة الإنسانية المقيدة بالفعل الوفاء بها. ومع اقتراب موسم الشتاء، ندعو المجتمع الدولي إلى التدخل العاجل ودعم أكثر من ٢٣ مليون أفغاني محتاج بكل المساعدة اللازمة.

ومن المؤسف، بعد مرور عام على استيلاء طالبان على السلطة، أن شعب أفغانستان ليس أفضل حالاً مما كان عليه من قبل. وفي كل الأحوال، هو الآن أسوأ حالاً. فالمسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي والتزام طالبان بتهيئة بيئة أفضل لشعب أفغانستان هي التي تمكنه من حكم نفسه وتحديد تقدمه الاجتماعي والاقتصادي. وقد حان الوقت لكي ينظر المجتمع الدولي في سبل التعامل مع طالبان لبلورة أهداف عملية للسياسة العامة على المدى القريب لإعادة بناء اقتصاد أفغانستان ونسيجها الاجتماعي.

وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو مواءمة المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة الإنمائية لتحقيق التعافي الاقتصادي والاستدامة للحد من الاعتماد على المعونة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشمل هذا التعامل كيفية كفاءة استخدام أصول أفغانستان المجمدة بطريقة منظمة، مع آلية رصد واضحة، لمساعدة الاقتصاد المتداعي. ومع ذلك، نرى أن هذه المشاركة ينبغي أن تستند إلى التزام طالبان قولاً وفعلاً بشرطين أساسيين.

أولاً، يجب أن تلتزم طالبان بدعم حقوق الملايين من الشعب الأفغاني دون أي تمييز على أساس نوع الجنس، أو العمر، أو الإثنية، أو الدين. ويجب على طالبان، على وجه الخصوص، أن

٢٦٢٦ (٢٠٢٢) الذي اتخذ مؤخرا. مع أخذ تلك المعايير في الاعتبار، فإن الحالة الراهنة تثير القلق حقا.

فيما يتعلق بالإرهاب، تشير الاستنتاجات التي تم التوصل إليها مؤخرا وترد في تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) (انظر S/2022/547) إلى أن السلطات الحالية بحاجة إلى اتخاذ إجراءات أقوى بكثير للوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب. حدثت زيادة كبيرة في وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان (داعش - ولاية خراسان) في البلد وقدرة أعضائه على تنفيذ هجمات. لا يزال تنظيم داعش - ولاية خراسان، الذي يقال أن قاعدته في أفغانستان، يصدر تهديدات بشن هجمات إرهابية على بلدان أخرى.

إن سلسلة الهجمات على المواقع الدينية لطوائف الأقليات، بما في ذلك الهجوم مؤخرا على معبد السيخ (غوردوارا) في كابول في ١٨ حزيران/يونيه، الذي أعقبه انفجار قنبلة أخرى بالقرب من نفس المعبد في ٢٧ تموز/يوليه، تثير قلقا بالغا. وتشكل الصلات فيما بين الجماعات التي أدرجها مجلس الأمن في القائمة، مثل عسكر طيبة وجيش محمد، فضلا عن البيانات الاستقرائية التي أصدرتها الجماعات الإرهابية الأخرى العاملة انطلاقا من أفغانستان، تهديدا مباشرا للسلام والاستقرار في المنطقة. نحتاج إلى أن نرى تقدما ملموسا في كفالة ألا يحصل هؤلاء الإرهابيون أو الكيانات المحظورة أو بأسماهم المستعارة على أي دعم، ضمني أو مباشر، سواء من الأراضي الأفغانية أو من ملاذات الإرهاب الموجودة في المنطقة.

أما على الجبهة السياسية، فتواصل الهند الدعوة إلى إقامة نظام شامل للجميع في أفغانستان يمثل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. ومن الضروري تشكيل قاعدة عريضة شاملة للجميع وتمثيلية للمشاركة المحلية والدولية.

ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء التطورات في أفغانستان التي تؤثر تأثيرا مباشرا على رفاه النساء والفتيات. ونشارك الآخرين في الدعوة إلى

من المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. وهي تشمل ٣٢ طنا من المساعدات الطبية على ١٠ دفعات، تحتوي على أدوية أساسية منقذة للحياة، وأدوية مضادة للسل، و ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة من لقاح مرض فيروس كورونا. وقد سلمت تلك الشحنات الطبية إلى منظمة الصحة العالمية ومستشفى إنديرا غاندي للأطفال في كابول.

كما أرسلت الهند أكثر من ٤٠ ٠٠٠ طن متري من القمح إلى أفغانستان حتى الآن. وسعيا إلى كفالة التوزيع العادل والمنصف للمساعدات الهندية من إمدادات القمح، وقعت حكومة الهند اتفاقا مع برنامج الأغذية العالمي لتوزيع القمح في أفغانستان.

وبغية رصد وتنسيق جهود مختلف الأطراف المعنية عن كثب من أجل إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية، ومواصلة مشاركتنا مع الشعب الأفغاني، تم أيضا نشر فريق فني هندي في سفارتنا في كابول. وكما هو الحال دائما، فإن نهجنا إزاء أفغانستان، سيستمر بصداقتنا التاريخية وعلاقتنا الخاصة مع شعب أفغانستان.

لذلك، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأؤكد من جديد اقتناعنا الراسخ بأن المساعدة الإنسانية ينبغي أن تستند إلى مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال. وينبغي أن يكون صرف المعونة الإنسانية غير تمييزي وأن يكون في متناول جميع الأفغان. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تصل المساعدة إلى أضعف الفئات السكانية أولا، بمن فيها النساء والأطفال والأقليات.

كانت الهند رئيسة مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠٢١ عندما اتخذ القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) (انظر S/PV.8848). لقد حدد القرار توقعات المجتمع الدولي بعبارة واضحة وموضوعية. ومن بينها: كفالة عدم استخدام أراضي أفغانستان لشن هجمات إرهابية ضد بلدان أخرى؛ وتشكيل حكومة شاملة للجميع وتمثيلية حقا؛ ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات؛ والحفاظ على حقوق النساء والأطفال والأقليات. وقد أعيد تأكيد نفس الرسالة في قرارات لاحقة، بما في ذلك القرار

بل خلفت وراءها بلدا مجزأ وممزقا. على الرغم من انسحاب القوات الأجنبية، فإن أثر الحرب لا يزال مستمرا، ولا يزال الشعب الأفغاني يعاني من عواقبها المختلفة.

أظهر الفشل الذريع الذي شهدته السنوات الـ ٢٠ الماضية مرة أخرى أن التدخل العسكري وسياسة القوة ليسا الطريق الصحيح. لا يمكن للنماذج الأجنبية والتحول الديمقراطي أن يكسبا قلوب وعقول الناس، وينبغي ألا يسمح أبدا بتكرار المأساة في أفغانستان. لقد أكدت الصين دوما على أن انسحاب القوات الأجنبية لا يعني انتهاء مسؤوليتها بل بداية لعملية تفكير وتصحيح. كان ينبغي للبلدان المعنية أن تفكر بجدية في أخطائها وأن تصححها في الوقت المناسب بدلا من الانسحاب وعدم المبالاة.

مما يؤسف له أن البلدان المعنية، بدلا من الوفاء بمسؤولياتها على النحو الواجب، قطعت المعونة الإنمائية وجمدت الأصول الأفغانية وفرضت حصارا وعزلة سياسية. وهذا لا يرقى إلى مستوى التهرب من المسؤولية والتخلي عن الشعب الأفغاني فحسب، بل وإدامة أخطائها ومفاكمة معاناة الشعب الأفغاني. والأمر الأكثر إثارة للحيرة هو أننا لا نرى أي تفكير يدل على التواضع أو الجهد المخلص لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت. بل على العكس من ذلك، نسمع اتهامات خبيثة وهجمات على الآخرين.

بانسحاب القوات الأجنبية، تتاح للشعب الأفغاني فرصة للسيطرة حقا على مصيره. شهد العام الماضي قيام الحكومة الأفغانية المؤقتة بالعمل والتحسين الكبير في الحالة الأمنية. وشجعت الحكومة المؤقتة الحوار السياسي وعقدت مؤخرا للويا جبرغا الجديدة. في الوقت الحالي، هناك العديد من الأشياء التي يتعين القيام بها في البلد، وتواجه إعادة بنائه السلمي تحديات متعددة. ولا يزال أمام البلد شوط طويل.

نتوقع من الحكومة الأفغانية المؤقتة أن تنتهج سياسات داخلية وخارجية سليمة وشاملة للجميع، وأن تعمل بنشاط على حماية الناس وتحسين سبل عيشهم، وأن تكافح بحزم جميع أشكال الإرهاب، وأن تعيش في وئام مع جميع البلدان، بما في ذلك جيرانها. وينبغي للمجتمع

حماية حقوق النساء والفتيات وكفالة عدم عكس اتجاه المكاسب التي تحققت بعد كفاح طويل في العقدين الماضيين.

إن السلام والأمن في أفغانستان أمران حتمييان حاسمان يتعين علينا أن نسعى جميعا إلى تحقيقهما بصورة جماعية. ستواصل الهند الاضطلاع بدورها في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف. وستظل مصالح الشعب الأفغاني في صميم جهودنا في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

أشكر الاتحاد الروسي على مبادرته بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة. كما أشكر وكيل الأمين العام غريفيث، ونائب الممثل الخاص للأمين العام بوتزل، والسيدة مورغان إدواردز على إحاطاتهم.

قبل عام واحد بالضبط، كانت كابول تمر بأكثر اللحظات سريالية في تاريخها. إذ كان يجري إجلاء القوات الأجنبية على عجل من المطار، الذي يمكن أن تسمع منه أصدااء الانفجارات. كان المدنيون يتساقطون من الطائرات العسكرية التي كانت تقلع بالقوة، وكان الجنود يطلقون النار على المدنيين الأبرياء. لقد صدم العالم لرؤية هذه المؤشرات الوافرة على الفوضى. انتهت الحرب التي استمرت عقدين من الزمن بالذعر والفوضى والخزي. وإذا نظرنا إلى الوراء إلى تلك السنوات الـ ٢٠، لا يسعنا إلا أن نسأل: ماذا حققت لنا تلك الحرب؟

الحرب، التي شنت باسم مكافحة الإرهاب، لم تقض على القوات الإرهابية في أفغانستان. وبدلا من ذلك، أصبحت الأنشطة الإرهابية متفشية بشكل متزايد، واستمرت القوى الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في النمو. لقد أودت الحرب بحياة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، بينهم ٥٠ ٠٠٠ مدني أفغاني وأكثر من ٦٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة العسكرية وآلاف الجنود الأجانب. وتركت ملايين الأشخاص بلا مأوى ونازحين. إن وراء كل فقيد عائلة في كرب. وقد لا تكفي ٢٠ سنة أخرى لالتئام جراحهم. لم تحقق الحرب، التي شنت تحت راية التحول الديمقراطي، السلام أو الاستقرار أو الازدهار،

بالجزاءات الانفرادية المفروضة على أفغانستان، وهو ما يعد أيضا استنزافا للحياة من الناحية العملية.

إن المأزق الإنساني والاقتصادي الحالي الذي يواجهه البلد ناجم عن الركود الاقتصادي ونقص السيولة جراء فرض الجزاءات الأجنبية. إن أصول أفغانستان في الخارج ملك للشعب الأفغاني، وتجميد تلك الأصول يعادل حرمانه من الأموال التي يمكن أن تنقذ الأرواح. ونلاحظ أن أكثر من ٧٠ عالما مشهورا نشروا رسالة مفتوحة في وقت سابق من هذا الشهر دعوا فيها الولايات المتحدة إلى إعادة كامل الأصول المجمدة على الفور، مشيرين إلى أن تقسيم الـ ٧ مليارات دولار المجمدة تعسفي وغير مبرر. ونحث الولايات المتحدة مرة أخرى على إعادة تلك الأصول إلى أفغانستان بالكامل ودون قيد أو شرط أو إبطاء.

ودأبت الصين، بوصفها أكبر جار لأفغانستان، على دعم سلامها واستقرارها وتتميتها بقوة. وما فتئنا نبذل جهودا هائلة في ذلك الصدد. ومنذ الشتاء الماضي، قدمت الحكومة الصينية مساعدات طارئة للبلد بلغ مجموعها ٣٠٠ مليون ين، واستوردت أكثر من ١٤٠٠ طن من الصنوبر الأفغاني عبر "الممر الجوي لبيزورات الصنوبر"، مما ساعد الشعب الأفغاني، بما في ذلك العديد من ربات البيوت، على زيادة إيراداته. وإلى جانب المساهمة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة لأفغانستان، ستقي الصين بوعد المساعدات الثنائية البالغة مليار يوان التي تعهدت بها، وسنعزز بنشاط التعاون الاقتصادي والتجاري مع أفغانستان وإدماج البلد في الجهود الإقليمية.

إن مساعدة الصين إلى أفغانستان ملموسة وأوفت الصين دوما بوعدها بما يعود بالنفع على الشعب الأفغاني ويعكس المساواة والاحترام المتبادل. ونحث المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المسؤولة عن الحرب، على اتخاذ إجراءات ملموسة لمواصلة مساعدة الشعب الأفغاني، بدلا من التخلي عنه أو معاقبته. فأفغانستان بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي، كما أن العالم بحاجة إلى أفغانستان تنعم بالسلام والاستقرار. أستاذنا الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

الدولي أن يدعم أفغانستان في النهوض بالمصالحة السلمية، واستعادة الخدمات العامة وأنشطة السوق، والمشاركة في التعاون الاقتصادي والتجاري الإقليمي والدولي.

ويتعين على المجتمع الدولي تعزيز مشاركته مع الحكومة الأفغانية المؤقتة بطريقة عقلانية وعملية. منذ عام ٢٠١٩، ومن أجل تيسير الحوار حول السلام والاستقرار في البلد، وبناء على اقتراح من الولايات المتحدة، منح مجلس الأمن استثناءات من حظر السفر لبعض أفراد طالبان الأفغان. ومنذ البداية، لم يكن المقصود من ذلك أن يكون مكافأة لأي شخص أو ورقة مساومة في المفاوضات بشأن مسائل أخرى.

بيد أنه مما يؤسف له أن بعض أعضاء المجلس يعارضون الآن تمديد الاستثناء، مشيرين إلى فشل الطالبان في الوفاء بالتزامها بدعم حقوق النساء والفتيات. مما لا شك فيه أنه ينبغي ضمان حقوق النساء والفتيات الأفغانيات، ونتوقع أيضا أن تبذل السلطات الأفغانية جهودا في ذلك الصدد. في الوقت نفسه، فإن الربط بين المسألتين أمر غير معقول. إن إنهاء الاستثناءات لن يؤدي إلا إلى إغلاق الباب أمام الحوار، وتفاقم العداء والانقسام، ولن يحقق الأثر المنشود أبدا.

وندعو البلدان المعنية إلى اتخاذ موقف بناء عن طريق دعم تمديد الاستثناء الحالي.

وقد استخلصنا من الإحاطات أن الحالة الإنسانية في البلد خطيرة، وبقاء عشرات الملايين من الناس، بمن فيهم النساء والفتيات، وتتميتهم مصدر قلق. فالعديد من النساء والفتيات ليس لديهن طعام أو ملابس، بل إن بعض الأسر تعتمد على بيع الأعضاء وبيع الأطفال للبقاء على قيد الحياة. وبدون طعام، لا يعود البقاء على قيد الحياة واردا. وكيف يمكننا أن نتوقع أن تذهب الفتيات إلى المدرسة أو تشارك النساء في الحياة السياسية في ظل هذه الظروف؟ فمن الرياء، من الناحية الأخلاقية، أن نطالب بحقوق النساء والفتيات الأفغانيات بينما نخفض المعونة الإنسانية والإنمائية المقدمة إلى البلد ونتمسك بعناد

وأود أنؤكد بوضوح أن الولايات المتحدة لم تدر ظهرها لأفغانستان. وقد بقينا في البلد وواصلنا تقديم المساعدات الأساسية للشعب الأفغاني. ونعمل عن كثب مع المجتمع الدولي والشركاء الدوليين لدعم إنشاء آليات تحمي أصول مصرف أفغانستان المركزي وتحفظها وتصرف مدفوعاتها، على أساس محدود، لصالح الشعب الأفغاني.

وأود أن أوضح أيضا أننا لن نحول تلك الأموال إلى طالبان لاستخدامها في تحقيق مقاصدهم التي لا تسهم في رفاه الأفغان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد فايق (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الحسنة التوقيت بشأن الحالة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام مارتن غريفيث، والسيد ماركوس بوتزل، نائب الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة لوسي إدواردز على عروضهم ونداءاتهم العاجلة فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في أفغانستان.

إننا نناقش الحالة في أفغانستان بعد عام واحد من استيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان بالقوة. وكما سمعنا في الإحاطة التي قدمها السيد غريفيث، تمر أفغانستان بوحدة من أسوأ الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية على الصعيد العالمي. فالشعب يعاني من الآثار المشتركة لمزيج متعدد من كوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان، مثل الفيضانات والفقر والبطالة والنزوح الداخلي والهجرة. والنساء والفتيات، اللاتي يشكلن نصف السكان، محرومات من حقوقهن المشروعة ويقصين بشكل منهجي من الحياة الاجتماعية والعامّة. ولا تزال أبواب المدارس الثانوية مغلقة أمام الفتيات؛ ولا يزال شبابنا يشعر باليأس إزاء مستقبله. ولا يزال المواطنون الأفغان من مختلف الجماعات الدينية والعرقية معرضين للخطر بشكل كبير. والمهنيون والمتعلمون، الذين يشكلون رأس المال البشري، عاطلون أو مفسلون عن العمل أو مجبرون على مغادرة البلد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير موثوقة عن احتجاز قوات الأمن السابقة والصحفيين

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بينما كنا نستمتع إلى الحجب المطولة التي أدلى بها زملاؤنا من الولايات المتحدة، تسلل إلى آذاننا نداء موجه إلى روسيا والصين بفتح خزائنها لدفع تكاليف إعادة إعمار أفغانستان. وسمعناهم يقولون إن الولايات المتحدة وحلفاءها وحدهم من يدفعون ثمن كل شيء، في حين أن روسيا والصين ترددان العبارات الفارغة فحسب. ويذهلنا كم الاستخفاف الكامن وراء هذه التصريحات - فمن المطلوب منا أن نساهم في تكاليف إعادة إعمار بلد دُمر اقتصاده أساسا بسبب ٢٠ عاما من احتلال الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي فبدلا من الاعتراف بأخطائهم ومحاولة تصحيحها، فإنهم الآن يوبخوننا لعدم رغبتنا في سداد فواتير الآخرين. وذلك المقترح هو الأول من نوعه. ومع ذلك، فإننا لم نعد نتفاجأ بأي شيء منذ بعض الوقت. وأقول لشركائنا الغربيين السابقين - لا، إنهم من يجب أن يدفعوا ثمن أخطائهم. غير أن عليهم أولا أن يعيدوا إلى الشعب الأفغاني الأموال المسروقة منه.

نحن ما فتئنا نساعد - وسنواصل مساعدة - أفغانستان ونوصي بأن يركز زملاؤنا الغربيون على تعويض الأفغان عن ٢٠ عاما من الاحتلال العبيثي الذي دمر أفغانستان وترك شعبها على حافة البقاء. ولا يمكن قياس كل شيء من الناحية النقدية. فأرواح الذين قتلوا وهم يحاولون غرس بذور الديمقراطية في أفغانستان وأولئك الذين شوهوا نتيجة القتال في تلك الحملة العسكرية لا يمكن قياسها من الناحية النقدية بالمال، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تشتري ولاء الشعب الأفغاني، الذي يبدو أنها قد فقدته نهائيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): سأتحري الإيجاز. أود فحسب أن أقول إنه إذا كان الاتحاد الروسي يرى أن أفغانستان كانت تمتلك اقتصادا لزم تدميره، فقد دمرته طالبان.

وبالنيابة عن شعب أفغانستان، أود أن أكرر دعوتنا إلى إجراء حوار وطني للخروج من المأزق الحالي وإتاحة الفرصة لشعب أفغانستان لمناقشة المسائل الأساسية والاتفاق عليها من خلال إطار أو خارطة طريق لتشكيل نظام تمثيلي وشامل. وأود أن أشدد على أن النظام الشامل والمسؤول والفاعل القائم على رفاه الناس وسيادة القانون والعدالة وإشراك المهنيين والأشخاص ذوي المصداقية من جميع الخلفيات وذوي السمعة الطيبة، بمن فيهم النساء، هو وحده القادر على إنقاذ أفغانستان من الأزمة الإنسانية الحالية وإنهاء دورة الحرب. ولا يمكن تحقيق ذلك بدون دعم الأمم المتحدة، التي يمكنها أن تتواصل بنشاط، بوصفها منظمة ذات مصداقية وشرعية، مع جميع أصحاب المصلحة وأن تشق الطريق إلى السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وإذ نقدر من كل قلوبنا عمل الأمم المتحدة وجهودها في أفغانستان، فإننا نطالب بأن تؤدي دورا أقوى وتزيد من المشاركة على نحو يتجاوز المساعدة الإنسانية. وفي هذا السياق، ندعو مجلس الأمن وجميع الشركاء الدوليين إلى دعم وتيسير الحوار بين الأفغان وإلى وضع خارطة طريق سياسية شاملة يمكن أن تسترشد بها جميع الجهود ذات الصلة الرامية إلى بناء أفغانستان شاملة للجميع ومستقرة ومزدهرة. وأود أن أعرب عن تقديرنا لأعضاء المجلس الذين تكلموا من قبل ليعيدوا تأكيد التزامهم بدعم شعب أفغانستان، ولا سيما المرأة الأفغانية. ولضمان فعالية المعونة وتقديم المساعدة إلى الأشخاص الضعفاء الذين هم في أمس الحاجة إليها، لا بد من آلية شفافة وخاضعة للمساءلة للإشراف على المعونة الإنسانية في أفغانستان وتقديم تقارير بشأنها. وأود أن أسلط الضوء على أن المساعدة الإنسانية ليست سوى حل قصير الأجل وأن أفغانستان بحاجة إلى مساعدة إنمائية تعمل في إطار نظام شفاف ينبغي أن يشمل، في جملة شروط، الشفافية الكاملة في تنفيذ الميزانية. كما نقدر البلدان المجاورة وبلدان المنطقة على جهودها المتواصلة للمشاركة، من خلال استضافة المؤتمرات وإصدار البيانات دعما للشعب الأفغاني، بن في ذلك المهاجرون واللاجئون الأفغان.

ونشطاء حقوق الإنسان والمتظاهرين والمدنيين المتهمين بأن لهم صلات مع قوات المقاومة في مقاطعات بغلان وبانشير وتخار، فضلا عن تعذيبهم وقتلهم خارج نطاق القضاء واختفائهم القسري. هذا علاوة على ما تشهده تلك المقاطعات من عقاب جماعي وتشريد قسري على يد طالبان. وبصفة عامة، فإن الآفاق المستقبلية لأفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة قائمة ومعتمدة.

والخبر السار هو أن هناك، مقارنة بالسنوات السابقة، انخفاضا ملحوظا في مستوى الخسائر في صفوف المدنيين وزيادة في موارد الدخل القومي وانخفاضا حادا في الفساد.

بيد أن سلطات الأمر الواقع في طالبان فشلت في كسب الثقة الوطنية والدولية، كما إنها لم تف بالتزاماتها بشأن المسائل الأساسية، بما في ذلك إعادة فتح مدارس البنات واحترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين، ولا سيما النساء والفتيات، وإنشاء نظام خاضع للمساءلة وعملي وشامل للتصدي بفعالية للآزمات الراهنة. وواصلت طالبان تعزيز حكمها الصارم من خلال فرض قيود على المواطنين واحتكار السلطة من خلال عقد تجمعات لعلماء الدين، بدلا من وضع أفغانستان على طريق التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي.

وقد أثارت الحالة الراهنة استياء بين الناس وزادت من المقاومة المدنية والعسكرية ضد طالبان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير موثوقة عن وجود جماعات إرهابية إقليمية ودولية في أفغانستان، الأمر الذي يثير المخاوف من أن البلد قد يصبح مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهاب والتطرف. وتشهد على هذه الحقيقة الهجمات الإرهابية المتعددة التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان ومقتل زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في مدينة كابول. إن ما يحدث اليوم في أفغانستان لن يبقى في أفغانستان. وللتصدي لهذه التهديدات والتحديات المشتركة، لا بد من تعاون جماعي وحقيقي من قبل جميع أصحاب المصلحة - الشعب الأفغاني، بما في ذلك طالبان والشركاء الإقليميون والدوليون.

الكثيرون منهم من الجوع. ويؤدي الجفاف المطول أيضا إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي ولا تزال حقوق الإنسان تنتهك، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، اللاتي ما زلن محرومات من الحصول على التعليم. وفي غضون ذلك، لم تف سلطات الأمر الواقع بعد بالتزاماتها الدولية. وتترتب عن هذه الحالة الكارثية مسؤولية والتزامات القوات الأجنبية التي غزت أفغانستان واحتلتها بصورة غير مشروعة تحت ستار مكافحة الإرهاب، ولم تترك في أعقابها سوى الدمار. كما تذكرنا بأن التدخل العسكري في بلدان أخرى بذريعة مكافحة الإرهاب، بينما يدعي تحقيق الديمقراطية والسلام والازدهار، لا يحط من قدر تلك القيم المشتركة فحسب، بل يضر كذلك بتلك الدول وشعوبها.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أشدد على النقاط التالية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم أفغانستان، لا سيما من حيث تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية، التي ظلت حاسمة الأهمية لبقاء الشعب الأفغاني والحفاظ على الخدمات الأساسية وتعزيز الاقتصاد. وندعو مرة أخرى إلى إعادة الأصول المجمدة المملوكة للشعب الأفغاني، وهو أمر بالغ الأهمية لمساعدة الاقتصاد الأفغاني وإنقاذ الأرواح؛ وينبغي ألا تكون هذه المسألة مسيسة أو مشروطة.

ويجب على طالبان أن تستجيب لنداءات المجتمع الدولي المتكررة لتشكيل حكومة شاملة تجسد بدقة المجتمع الأفغاني المتعدد الأعراق. فوجود حكومة شاملة للجميع هو السبيل الوحيد لضمان وحماية حقوق كامل الشعب الأفغاني، بمن في ذلك النساء والفتيات، فضلا عن الأقليات اللغوية والعرقية والدينية. وعلى الرغم من النداءات الدولية المتكررة، لم تقم طالبان ببذل جهود كبيرة لضمان أن تكون الحكومة شاملة عرقيا وسياسيا حقا. وتشكيل حكومة شاملة شرط مسبق للاعتراف الدولي وعنصر حاسم فيه.

إن التقارير الجديدة عن عودة ظهور داعش والقاعدة والجماعات المرتبطة بهما في أفغانستان تثير القلق، لا سيما في ضوء الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء البلد التي أسفرت عن مقتل وجرح أكثر من ٢٥٠ شخصا هذا الشهر، وكان آخرها الهجوم

وأدعو طالبان إلى حماية واحترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع مواطني أفغانستان من دون تحيز على أساس نوع الجنس والهوية العرقية والدينية. ويشمل ذلك إعادة فتح مدارس البنات واستعادة الاحترام الكامل لحقوق المرأة الإنسانية. ويجب على سلطات طالبان أن تحترم إعلان العفو العام الصادر عنها، وأن تنهي فورا الاحتجاز والتعذيب والتشريد القسري والقتل خارج نطاق القضاء للأفراد السابقين في قوات الأمن والمدنيين وأن تقدم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. فهذه الأعمال تشكل انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني فضلا عن القيم والمبادئ الإسلامية. فأفغانستان موطن لجميع المواطنين الذين عاشوا معا بسلام منذ آلاف السنين، بلا أقلية أو أغلبية. إننا بحاجة إلى الشمولية من أجل التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لبلدنا.

وفي الختام، فإن ندائي إلى مجلس الأمن وجميع الشركاء الإقليميين والدوليين هو أن يكون لهم موقف موحد ونهج متماسك في التزاماتهم بشأن مسألة أفغانستان. لقد عانى شعب أفغانستان معاناة هائلة من النزاع الذي طال أمده والحروب المفروضة عليه. ونأمل أن يظل مجلس الأمن مشاركا مشاركة كاملة في دعم الشعب الأفغاني وأن يتصرف وفقا للمبادئ والولاية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة في كفالة السلام والاستقرار في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الاتحاد الروسي على طلبه عقد جلسة اليوم الهامة وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقدها. كما أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

بعد عام واحد فقط من الانسحاب غير المسؤول للقوات الأجنبية من البلد واستيلاء طالبان عليه، تواجه أفغانستان الآن عددا من الأزمات المترابطة والمتداخلة. فالحالة الإنسانية مزرية على نحو شديد. ويعيش الآن ما يقرب من ٢٥ مليون شخص في الفقر، ويعاني

أعرب عن امتناني للوفود التي أعربت عن تعازيها في ضوء الفيضانات المدمرة في باكستان. والشكر موصول لوكيل الأمين العام غريفيث، ونائب الممثل الخاص بوترل، والسيدة مورغان إدواردز على إحاطاتهم. ونعرب عن امتناننا للاتحاد الروسي على دعوته إلى عقد هذه الجلسة ولكم، سيدي الرئيس، على عقدها. إنها مناقشة تأتي في أوانها بشأن أفغانستان بعد عام من انسحاب القوات الأجنبية واستيلاء طالبان على كابول.

إن هذه الحرب الطويلة يمكن أن يقال عنها - كما هو الحال في جميع الحروب في أفغانستان - إنه ما كان من الممكن كسبها وما كان ينبغي خوضها أبدا. لقد كان انسحاب القوات الأجنبية أمرا لا مفر منه؛ والأمر الهام هو ما نتج عن ذلك. ولو أنه تم التوصل إلى حل سياسي شامل بين جميع الأطراف الأفغانية، وكذلك بينها وبين الوجود الأجنبي، لكان أفضل طريقة لإنهاء النزاع المستمر منذ ٢٠ عاما.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من الجهود المبذولة - وخاصة من جانب باكستان - فقد ثبت أن التوصل لهذه النتيجة بعيد المنال. إن مجلس الأمن وجيران أفغانستان والمجتمع الدولي ملزمون بالتعامل مع الحقائق في أفغانستان، وليس مع التصورات والرغبات غير الموضوعية. فما لا يمكن فرضه بالقوة ليس مرجحا أن يتم تأمينه بالعقوبات أو تجميد الأصول أو حظر السفر.

وبغض النظر عن أيديولوجية الحكومة الأفغانية المؤقتة وسياساتها الداخلية، فإن المصلحة الرئيسية للمجتمع الدولي وجيران أفغانستان - وخاصة باكستان - تكمن في استعادة السلام والأمن المستدامين في أفغانستان. وهذا يعني، أساسا، تجنب نشوب حرب أهلية أخرى. وسيكون تصرفا غير مسؤول من جانب أي شخص، سواء كان جارا أم لا، أن يشجع أي تمرد أو جماعة إرهابية في أفغانستان أو أن يربحها.

ومن الأهمية بمكان مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية إلى أفغانستان من أجل تجنب اندلاع حرب أهلية أخرى، ووقف صعود الجماعات الإرهابية مثل داعش، ومنع الانهيار الاقتصادي وحدوث

على مسجد في كابول في ١٧ آب/أغسطس، مسفرا عن سقوط ما لا يقل عن ٥٤ ضحية. ويمكن أن يشكل ظهور الجماعات الإرهابية تهديدا خطيرا لأفغانستان وجيرانها والمنطقة وما وراءها. ويبرز هذا الاتجاه مطالبة المجتمع الدولي المستمرة بأن تلتزم طالبان بمكافحة الإرهاب وضمان ألا تكون أفغانستان بعد الآن ملاذا آمنا لمنظمات إرهابية مثل داعش والقاعدة.

إن أمن أفغانستان واستقرارها وازدهارها أمور متشابكة ولا يمكن فصلها عن أمن جيرانها، الذين لهم مصالح مشروعة ذات صلة وشواغل فورية وخطيرة بشأن الحالة العامة لأفغانستان، ولا سيما أمنها. كما إن لديها قدرة كبيرة على إحلال السلام والرخاء في البلد.

ويجب على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، استخدام تلك القدرة لتحسين الحالة الإنسانية المتدهورة حاليا في أفغانستان وكفالة السلام والتنمية في البلد على المدى الطويل.

وندعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان وفقا لولايتها. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا حيويا في معالجة الأزمة الإنسانية في أفغانستان، وكذلك في تيسير العملية السياسية بين الأفغان.

وتواصل جمهورية إيران الإسلامية جهودها لمساعدة الشعب الأفغاني والعمل مع جيران أفغانستان والشركاء الآخرين لكفالة تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفغانستان. ونعتقد أن وجود أفغانستان ديمقراطية ومزدهرة ومستقرة وخالية من الحرب والإرهاب والمخدرات يعود بالنفع على شعبها ويخدم مصالح جميع جيرانها والمنطقة والعالم. يجب علينا جميعا أن نعمل بلا كلل وبشكل جماعي للمساعدة على تحقيق ذلك الهدف، مع الاحترام الكامل لسلامة أراضي أفغانستان ووحدتها واستقلالها السياسي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة جدا هذا الشهر. وأود أن

الثلاثة. وتأمل باكستان أن يتم قريباً تعيين الممثل الخاص الجديد للأمم المتحدة العام وأن تستمر مشاركة البعثة البناءة مع الحكومة المؤقتة.

ونتفق مع ممثلة الإمارات العربية المتحدة على أن لمنظمة التعاون الإسلامي دوراً خاصاً تؤديه في رسم مسار نحو التطبيع. وقد عرضنا آراء المنظمة على المجلس من قبل. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان وتعليم الفتيات، ستسعى بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى إحراز تقدم، في جملة أمور، من خلال المحادثات بين طالبان ووفود الباحثين الإسلاميين والعلماء. وقد شرعت باكستان في عمليات التبادل هذه، ويحدونا الأمل في أن يتسنى إحراز تقدم من خلال تلك العملية. وبالمثل، تأمل المنظمة، شأنها شأن جيران أفغانستان، أن يتسنى إحراز تقدم بشأن مسألة الشمولية السياسية. وربما يمكن تعزيز ذلك، في المقام الأول، على المستوى الوظيفي. وأي تشجيع للجماعات المنشقة يمكن أن يعكس مسار الجهود الرامية إلى تعزيز الشمولية السياسية والمصالحة.

بالنسبة لباكستان ولمعظم المجتمع الدولي، فإن الشاغل الأكبر هو منع الإرهاب من أفغانستان وداخلها. ونتوقع من الحكومة الأفغانية المؤقتة أن تمنع استخدام أراضي أفغانستان في الإرهاب ضد الجيران أو ضد أي بلد آخر، ولا سيما عن طريق القضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، وداعش، وحركة طالبان باكستان، والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، والحركة الإسلامية لأوزبكستان، فضلاً عن تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى، وهو أمر يكتسي أهمية قصوى.

وستدعم باكستان جميع الجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة الأفغانية المؤقتة لتحديد تلك الجماعات الإرهابية والقضاء عليها مع الاحترام الكامل لسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية. بيد أنه يجب العمل بقوة على إثراء بعض العناصر المفسدة التي ترغب في تشجيع الإرهاب ضد باكستان من الأراضي الأفغانية. فأهدافها تركز على نيل ميزة استراتيجية ضد باكستان وأصدقائها. وسنقاومها بقوة.

أزمة إنسانية وزيادة أخرى في أعداد اللاجئين من أفغانستان. وحتى في الوقت الذي تصارع فيه باكستان وشعبها الآثار المدمرة للفيضانات غير المسبوقة التي تجتاح بلدي، نحث المجتمع الدولي على الوفاء بدعوة الأمين العام إلى تقديم ٤,٢ مليار دولار في شكل مساعدة إنسانية ودعم اقتصادي لشعب أفغانستان. وستستمر أيضاً المساعدة التي تقدمها باكستان لأفغانستان.

وبالمثل، ندعو إلى الإفراج عن جميع احتياطيات أفغانستان الوطنية المجمدة وإنشاء آليات فعالة لصرفها للشعب الأفغاني ليستخدمها. بدون هذا الدعم، قد يكون الانهيار الاقتصادي والفوضى هما النتيجة. ومن شأن الاستئناف المبكر لإعادة الإعمار وتنفيذ مشاريع الربط الجاهزة للتنفيذ مع وسط آسيا وغيرها من الجيران، بما في ذلك مد الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان إلى أفغانستان، أن يعزز الاستقرار الاقتصادي في أفغانستان.

ونشعر بالانزعاج إزاء الخلاف داخل المجلس بشأن استئناف الإعفاء من حظر السفر لقادة طالبان الثلاثة عشر. ونأمل ألا يكون ذلك دليلاً على اختلاف جيوسياسي بشأن أفغانستان بين الدول الكبرى. فسيكون لذلك آثار خطيرة على أفغانستان والمنطقة بأسرها. إن عزلة الحكومة الأفغانية المؤقتة لا تصب في مصلحة الشعب الأفغاني ولا في مصلحة المجتمع الدولي. وبينما نقدر شعور العديد من الحكومات بالإحباط من عدم الوفاء بالوعود التي قطعتها طالبان في وقت مبكر بشأن تعليم النساء والفتيات، وحقوق الإنسان، والشمولية، ومكافحة الإرهاب، فمن غير المرجح أن يؤدي عزل قيادة كابول إلى إقناعها بتغيير سياساتها، ناهيك عن أيديولوجيتها.

ولا يمكننا النهوض بأهداف المجتمع الدولي في أفغانستان، وهي احترام حقوق الإنسان والشمولية السياسية ومكافحة الإرهاب، إلا من خلال المشاركة المستمرة. وعلى الرغم من الصعوبات، نعتقد باكستان أنه ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وضع مسار واضح للنهوض بتلك الأهداف

واستجابة لتعاونها بشأن الإرهاب وحقوق الإنسان والشمولية السياسية، من الطبيعي أن ترغب الحكومة الأفغانية المؤقتة في اتخاذ خطوات بشكل متبادل، بما في ذلك المساعدة الإنسانية والاقتصادية والمالية، ورفع الجزاءات مبكراً، والاعتراف الدبلوماسي في نهاية المطاف. ويجب ألا ينظر إلى تلك الخطوات في كابول على أنها أمر بعيد المنال جداً.

الغاية في إطار جيران أفغانستان الستة المباشرين بالإضافة إلى روسيا؛ وداخل منظمة التعاون الإسلامي؛ ومع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والاتحاد الأوروبي؛ ومع الدول الصديقة الأخرى؛ وإذا رغبت في ذلك، في إطار منصة المجموعة الثلاثية بالإضافة إلى باكستان.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

فلن يستعاد السلام والأمن في أفغانستان إلا من خلال المشاركة المستمرة والتوافق المتبادل. وستواصل باكستان مساعيها لتحقيق تلك